في الذكرى الستين لنكبة فلسطين

مقاطعة إسرائيل (١): تحدّياتٌ وآفاقٌ واعدة

ملفّ خاصّ بمجلة الآداب من إعداد وتقديم: عمر البرغوثي*
(ترجم الأبحاث باستثناء بحث إصلاح جاد: سماح إدريس)

المشاركون
(ألفبائيّاً)

- إصلاح جاد
- إيلان پاپِهْ
- روني كاسريلز
- سوزان بلاكْوِلْ
- سوندرا هايْل
- كول كيليبَرْدا

يحتدم النقاشُ في فلسطين وبعض البلدان العربية، كما في بريطانيا وإيطاليا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وغيرها، حول دوافع (بل وجدوى) حملات مقاطعة إسرائيل؛ وهي حملاتٌ تتصاعد تلبيةً لنداء المجتمع المدني الفلسطيني في ٩ تموز ٢٠٠٥، والذي يطالب العالمَ بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (أو ما اصطُلح على اختصاره بالأحرف الإنجليزية: BDS)، أسوةً بما فعله المجتمعُ الدولي من أجل هزيمة نظام الأپارتهايد في جنوب أفريقيا.

المثير للغضب هو قيامُ النخب السياسية في الدول أعلاه بمعاملة إسرائيل لا كعضو عاديّ في المجتمع الدولي فحسب، بل وكعضو شرف أيضًا... هذا في حين تقوم إسرائيل بجرائم حرب في لبنان وفلسطين، وبأعمال تُقاربُ الإبادةَ الجماعية البطيئة في غزة تحديدًا، وتواصل احتلالَها للأراضي العربية، ورفضَها حقَّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفرضَها نظامَ أپارتهايد على حَمَلة جنسيتها من الفلسطينيين في مناطق ٤٨. وما تزال إسرائيل، رغم اضطهادها المركّب للشعب الفلسطيني بمكوّناته الثلاثة، ورغم انتهاكها القانونَ الدولي الإنساني ومواثيقَ الأمم المتحدة، تتمتّع بحصانة غير مسبوقة بسبب الدعم الحاتمي الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات.

وبرغم حصار غزة، وتجويعِها، وتعتيمها، وقهرها، وتقتيلِ مئات المدنيين فيها، وقلع معظم أشجارها، وتحويلِها بشكل ممنهج إلى «صومال» جديدة، يتجرّأ معرضا الكتاب في تورينو وباريس على دعوة إسرائيل كـ «ضيف شرف» هذا العامَ، احتفالاً بالذكرى الستين لتأسيس الدولة. ويَصْعب كثيرًا لومُ «الطليان» أو الفرنسيين حين تستمرّ «القيادةُ» الفلسطينية في الحوار «الأخوي» مع الحكومة الإسرائيلية، وكأنّ التناقضَ بينهما لا يتعدّى بعضَ الخلافات حول قضايا حدودية بين جارتين مسالمتين! وها هي الحكوماتُ العربية، وبالذات في مصر والأردن، تكرِّس منطقَ الاحتقار الذاتي الذي طفا على السطح منذ توقيع اتفاقية أوسلو، والذي يعارض قتلَ الفلسطينيين وتشريدَهم فقط لأنّ ذلك يُلحق الضررَ بأمن إسرائيل وبـ «عملية السلام»!

في وجه كلّ هذا التهافت الرسمي أمام الوحش الصهيوني المسعور، انطلقتْ حملاتُ مقاطعة جدّية، مؤثّرة وواعدة، تعلن بدايةَ الانتقال إلى مرحلة نوعية جديدة في الصراع العربي ـ الصهيوني، تستلهم أجملَ ما في التاريخ الفلسطيني والعربي الحديث من روح المقاومة الشعبية للاستعمار وتجربة الكفاح المدني في جنوب أفريقيا في آن. وهذا الملفّ، الواقعُ في جزئين. والذي أردناه أن يَصْدر في الذكرى الستّين لنكبة فلسطين، يَعرض تحليلاتٍ هامةً نابعةً من تجارب المقاطعة في مواقع متعددة، بهدف إشراك القرّاء العرب ـ من خلال مجلة الآداب العريقة، الرائدة، والداعمة بصدق ومبدئية لكلّ نضالٍ من أجل العدالة والتحرر والتقدم ـ في الجدل العالمي حول هذه الشكل المحوري من المقاومة المدنية، الذي قد يهدِّد نموُّه مكتسباتِ إسرائيل في الفترة الأخيرة... بل وأُسسَ إسرائيل والحركة الصهيونية برمّتها أيضًا.

ع.ب.
فلسطين المحتلة

* ـ محلّل في الشؤون السياسية والثقافية، وعضوٌ مؤسِّسٌ في «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل.»

مقاطعة
إسرائيل (١)

المقاطعة الأكاديمية: بصيص أمل

إيلان پاپه

هذه السنة سنةٌ تذكارية: إنّها الذكرى الستّون للنكبة، والحادية والأربعون للاحتلال [الإسرائيلي عامَ ١٩٦٧]. وليس من حلٍّ منظورٍ لا لضحايا التطهير الإسرائيلي العرقي لفلسطين عامَ ١٩٤٨، ولا للخاضعين لاحتلالٍ قاسٍ في الضفة الغربية وقطاع غزّة.

لقد ركّز النضالُ من أجل فلسطين على هذين الحدثيْن: نكبة فلسطين عامَ ١٩٤٨، والاحتلال الإسرائيلي عامَ ١٩٦٧. وكان النضال أوّلَ الأمر كفاحًا مسلّحًا، لم يَنْجحْ إلى الآن في تحرير الأرض أو في السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. ومنذ السبعينيات والكفاحُ المسلّحُ يمضي بالتوازي مع الجهد الديبلوماسي، غير أنّ هذا المسارَ الأخيرَ لم يُثْبت جدواه هو الآخر، بل الحقّ أنّه فاقَمَ الأوضاعَ سوءًا: ذلك أنّ «اتفاقات السلام» المختلفة قَدَّمتْ إعادةَ تأكيدٍ دوليةً للسياسات الإسرائيلية القائمةِ على القمع والاحتلال، وكانت في معظم فصولها محاولةً أميركيةً للضغط على القيادة الفلسطينية من أجل الاستسلام أمام «خطط السلام الإسرائيلية» المتتالية الساعية إلى إدامة الاحتلال وتبرئة إسرائيل من أيّ توبيخٍ أو نقدٍ دوليّيْن. ولقد تجلّت سينيكيةُ [كلبيةُ] المسار السلميّ الفاقعةُ حين سارعت اللجنةُ الرباعيةُ، التي كانت تؤدّي «العَرْضَ» (show) الديبلوماسي وتَرْفض دائمًا ممارسةَ الضغوط على إسرائيل، إلى مقاطعة مؤسّسات الشعب الفلسطيني المنتخبة ديموقراطيّاً عامَ ٢٠٠٦، ومنذ اليوم الأول لهذا الانتخاب.

منذ الانتفاضة الثانية عامَ ٢٠٠٠ والوضعُ على الأرض يزداد سوءًا في كلّ مجالات الحياة. فغزّة السجينةُ تعاني أكثرَ من أيّ قسمٍ آخر، غير أنّ سكانَ المناطق المحتلّة الأخرى التي تَحْكمها إسرائيلُ بشكلٍ مباشرٍ أو غيرِ مباشر تُحْرم هي أيضًا دومًا أبسطَ الحقوق الإنسانية، وتتعرّض تكرارًا لمضايقات الجيش والمستوطنين. وما زال ملايينُ اللاجئين يُحْرمون حقَّ العودة، ويعيش أكثرُ من مليون فلسطيني [في حدود ١٩٤٨] في ظلّ نظامِ أپارتهايد [فصل عنصريّ] تمييزيّ.

وعلى الرغم من شجاعة حركة المقاومة وروْعتها، فإنّها تَعْجز عن أن تغيِّر الحقائقَ على الأرض بأيّ شكلٍ مهمّ. إنّها، في أحسن الأحوال، تَستوعب إسرائيلَ في قطاع غزّة، وتقدِّم بعضَ مقوِّمات الوجود للسكّان القاطنين في الضفة الغربية؛ غير أنّها لا تستطيع وقفَ المراحل القادمة من خطط إسرائيل الهادفة إلى تدمير الفلسطينيين من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلِ قطاع غزّة إلى غيتو. ولقد كان بإمكان حركة المقاومة أن تزداد نجاحًا لو كانت موحّدةً؛ ولكنْ، للإنصاف، يبدو أنّ قيادةً موحّدةً أكثرَ انسجامًا في المناطق المحتلّة عامَ ١٩٦٧ ستَعْجز هي الأخرى عن منع الإسرائيليين من توسيع احتلالهم وتصعيد قمعهم.

وما يبعث على تشجيع أقلّ هو واقعُ معسكر السلام في إسرائيل. فلقد فشل هذا المعسكرُ في كسب عقولِ أفراد المجتمع اليهودي الإسرائيلي وقلوبهم، وأكثرُ ناشطيه ومنظّماته غير الحكومية في عجزٍ عن مغادرة الإطار الذهني الصهيوني. ومَنْ لم يكونوا عاجزين عن ذلك قلّةٌ قليلةٌ، مع أنّهم يتحدَّوْن دومًا وبلا خوفٍ العقيدةَ الصهيونيةَ وسياساتِ الاحتلال. غير أنّهم في نهاية المطاف عاجزون عن مواجهة التصميم الإسرائيلي على ضمّ أقسامٍ واسعةٍ من الضفة الغربية، وعلى الإبقاء على الأقسام الباقية بانتوستاناتٍ [معازلَ منفصلةً] صغيرةً. لذا يُمْكن الاستنتاجُ أنّ سياسات الاحتلال والقمع الإسرائيلية، التي تحظى بالإجماع الإسرائيلي، قد كسبتْ، وأنّها ستبقى مهيمنةً على الأرجح في الأعوام القادمة.

غير أنّ ثمة بصائصَ أملٍ قليلةً قادرةً على اختراق هذه الصورة الكئيبة، وعلى إلهام كلِّ مَنْ يلتزمون السلامَ والمساواةَ في فلسطين بألاّ يتخلّوْا عن النضال، بل وأن يكثّفوه هذه السنةَ، التي تصادف الذكرى الستّين للنكبة. أكثرُ تلك البصائص إشعاعًا هو التبدُّلُ الواضحُ في الرأي العامّ الغربي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة، حيال مسألة فلسطين. إلاّ أنّ أوروبا بشكلٍ خاصّ، والمملكةَ البريطانيةَ بشكلٍ أخصّ، هما المكانان اللذان يبدو أنّ الاستقامةَ والأخلاقَ تملي على الإنسان العاديّ فيهما معاداةَ دولة إسرائيل وسياساتها. صحيحٌ أنّ هذه

المقاطعة الأكاديمية: بصيص أمل

الدوافع لم تترجَمْ بعدُ إلى سياساتٍ [عملية]، ولكنّ ذلك سيكون ممكنًا إنْ تواصلت الجهودُ وتناسقتْ.

هناك سببان يفسِّران لماذا تقدِّم أوروبا عامةً، وبريطانيا خاصةً، كوّةً ما للأمل. السببُ **الأول** يعود إلى عمل مجموعات التضامن التي تحافظ على القضية الفلسطينية في عقول الجمهور، لا بوصفها مسألةً سياسيةً فحسب بل وقضيةً أخلاقيةً أيضًا تحرك الناسَ العاديين وتحرِّك أحيانًا أفرادًا من النخبة السياسية نفسها. ونستطيع أن نرى في السنوات الأخيرة الأثَرَ التراكميَّ لجهدِ تلك المجموعات داخل الجامعات البريطانية والمراكز الاجتماعية والشوارع الأساسية. أما السبب **الثاني** الذي يجعل بريطانيا تبدو مؤشِّرةً على مستقبلٍ أكثر بعثًا على الأمل فهو الطبيعةُ الخلّاقةُ للنضال هناك، وهي التي تتمثّل في أحلى صورها في المبادرة الأخيرة إلى مقاطعة إسرائيل في المملكة البريطانية (وفي قسم من أوروبا). ويعود فضلٌ مماثلٌ في ذلك إلى مَنْ أَطْلق في الولايات المتحدة الأميركية حملةَ «سحبِ الاستثمارات» (Divestment Campaign) من إسرائيل.

فلقد ضَخّتْ مبادرةُ المقاطعة، وفي قَلْبها المقاطعةُ الأكاديمية التي نَسّقت جهودَها «اللجنةُ البريطانية من أجل جامعات فلسطين» (BRICUP)، طاقاتٍ جديدةً في حملة التضامن بأسرها. ويرجَّح أن يعودَ ذلك (وهو الأهمّ) إلى أنّ تلك المبادرة جاءت استجابةً لدعوةٍ أطلقها المجتمعُ المدني الفلسطيني تحت الاحتلال. كما أنّها كَسبت الدعمَ المعنوي الصادر عن ناشطي سلام حقيقيين في إسرائيل. إنّها تحالفٌ أخلاقيٌّ ومعنويٌّ جبّارٌ يَدْفع بحملة التضامن مع فلسطين قُدُمًا، ويَفْتح عامةً آفاقًا واستراتيجياتٍ جديدةً أمام النضال الفلسطيني بمجمله.

ومع أنّ المقاطعة هناك لم تبدأ كما كان ينبغي، فإنّها تُخلخل اليومَ من الثقة الإسرائيلية الرسمية، وتقوِّض من آلة الدعاية الموالية للصهيونية في بريطانيا منذ زمن طويل. فلقد كان مجرّدُ انطلاق الحملات الأولى، ومجرّدُ الحديث عن احتمال قيام مقاطعةٍ أكاديمية، كافيَيْن للإشارة إلى الفوائد المباشرة من اعتماد مثل تلك الاستراتيجية [المقاطعة] والأرباح البعيدة المدى التي ستُجنى في المستقبل الأبعد. وثمة لجنةٌ إسرائيليةٌ حكوميةٌ خاصةٌ تراقب المقاطعةَ البريطانيةَ عن كثب، ويتمّ تجنيدُ أفضل أصدقاء إسرائيل من أجل أن يُوصِلوا رسالةً تقول إنّ المقاطعة هي نهايةُ الدولة اليهودية.

إنّ حملةَ المقاطعة، وإسرائيلَ المذعورة، وردّةَ الفعل الأميركية ـ الصهيونية والإنكليزية ـ الصهيونية على تلك الحملة، دفَعَت الاحتلالَ الإسرائيلي إلى أن يكون من أبرز القضايا المطروحة للنقاش. ووسائلُ الإعلام الأساسية في الغرب التي توقّفتْ عن إيراد التقارير عن ذلك الاحتلال لفترة طويلة قد عادت لتفعل ذلك بشدّةٍ بسبب النقاش الذي خَلَقتْه المقاطعة. كما أنّ المقاطعة فضَحَتْ هزالَ الدعاية الإسرائيلية: فعدا عن توبيخ كُلِّ مؤيِّدٍ للمقاطعة بالقول إنّه معادٍ للسامية أو يهوديٌّ كارهٌ لذاته، فإنّه لم يَعُدْ أمام الإسرائيليين ما يضيفونه إلى تصويرهم الشائع لحركة المقاومة الفلسطينية بأنّها منظمةٌ متآخيةٌ مع «القاعدة.» وفي وقتٍ يتصدّر فيه العراقُ وأفغانستانُ العناوينَ العريضةَ في الغرب، فإنّه لمن قبيل الإنجاز الهامّ أن تتمّ إعادةُ تأكيد مركزية القضية الفلسطينية ووحشيةِ السياسات الإسرائيلية المستخدمة في خلخلة الاستقرار في فلسطين والشرقِ الأوسطِ وما يتعدّاهما.

وما لا يقلُّ عن ذلك أهميةً هو الطريقةُ التي انجذب فيها المجتمعُ المدنيُّ الفلسطيني الواقعُ تحت الاحتلال خلف حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية. فهي تؤكّد، على المدى الأبعد، بُعْديْن استراتيجييْن للنضال في المستقبل. البعد **الأول** هو استلهامُ النموذج المعادي للأپارتهايد (الفصل العنصري)، حيث استطاعت حركةٌ وطنيةٌ الاعتمادَ على كفاحٍ غيرِ عنيفٍ في الغرب ليقوِّيها وليُتمِّمَ عملَها داخل بلادها. ومثلُ هذا المزيج من العمليْن يجعل النضالَ أكثرَ استيعابًا [لعناصرَ وشعوبٍ أخرى] ممّا كان في أيِّ وقتٍ مضى، بحيث يمكِّن الفلسطينيين واليهودَ وكلَّ المهتمّين الآخرين بفلسطين مِنْ أن يؤدُّوا أدوارَهم داخل البلاد وخارجها. البعد **الثاني** هو الاستهدافُ الفعّالُ والمباشرُ لمزاعم «الديموقراطية» في إسرائيل، وهي مزاعمُ قُدّمتْ حتى الآن درعًا تحمي هذه الدولةَ من أيِّ نقدٍ أو ضغط. والحال أنّ فضحَ ممثّلي

إيلان پاپه

ما لم يكن الأكاديميون الإسرائيليون معارضين شجعانًا لحكومتهم... فإنّهم جزءٌ لا يتجزأ من فظاعة حكومتهم.

الثقافة والقيم الإسرائيلية على حقيقتهم ـ أيْ فضحَ منظومة القيم الخاصةِ بعقيدةٍ قمعيةٍ وكولونيالية ـ خطوةٌ مهمةٌ من أجل ترجمة الدعم الإجمالي [لفلسطين] في المجتمعات الغربية إلى سياساتٍ حكوميةٍ مغايرةٍ في المستقبل.

إنّ المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مستهدَفةٌ، وبحقٍّ، من الجهد الحالي [لعمل المقاطعة]، وهو جهدٌ يسعى إلى توسيع الضغط بما يتعدّى المقاطعةَ الثقافيةَ وحدها ـ ومن هنا المبادرةُ التي يُطلق عليها أحيانًا حملةُ «م. س. ع» (BDS)، أيْ حملةُ «مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها.» والحق أنّ المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية تستحقّ اللومَ في أمريْن مهمّين جداً. **الأول** بسبب مناهجها المهنية، أيْ بسبب حقولِ الدراسة التي تَسْمح للناس بأن يصبحوا مهنيين، من قبيل محامين أو أطبّاء أو مهندسين معماريين. إذ مِنْ دون هؤلاء المتخرّجين كان سيستحيل الحفاظُ على سيرورة الاحتلال اليومية أو اتخاذُ قراراتٍ استراتيجيةٍ بشأنه. فجدارُ الفصل العنصري مثلاً من بنات أفكار علماء الجغرافيا في جامعة حيفا، وخَطَّطَ له مهندسون معماريون بارزون في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، ونفّذه مهندسون من معهد تخنيون. والمحاكمُ العسكرية التي تُشرف على توقيف آلافٍ وآلافٍ من الفلسطينيين من دون محاكمة مزوَّدةٌ بخرّيجي قانون من الجامعات المختلفة، وخرّيجو كليّات الطبّ هم في «حالةِ استعدادٍ دائم» لمعالجةِ مَنْ يتعرَّضون للتعذيب على يد الجهاز السرّي الإسرائيلي. فهذا الجهاز نفسُه يطلب من كثير من موظَّفيه أن يحوزوا درجةَ بكالوريوس على الأقلّ من جامعةٍ إسرائيلية.

أما الأمر **الثاني** الذي تتواطأ من خلاله المؤسسةُ الأكاديميةُ الإسرائيليةُ مع الاحتلال فهو عبر العلوم الإنسانية التي تقدِّمها. فهذه المجموعة من المناهج توصَفُ عادةً بأنّها لُبُّ الحركة المعادية للاحتلال، ويُقدَّم وجودُها على أنّه الحجّةُ الفُضلى لعدم مقاطعة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. ولكنْ إذا كان صحيحًا بالفعل أنّ هناك أعدادًا قليلةً من الأكاديميين في هذه المناهج اتّخذوا مواقفَ شجاعةً ضدّ الاحتلال، فإنّهم لا يَعْدون أن يكونوا نقطةً في بحر الإجماع [المؤيِّدِ للاحتلال]؛ ذلك أنّ الغالبيةَ الواسعةَ من أعضاء المجتمع الأكاديمي يصادق على الاحتلال:

ـ مباشرةً، من خلال بناء السرديّة التاريخية والسياسية التي تبرِّر ذلك الاحتلالَ: من الاستشراقيين الذين يَشْرحون أنّ الاحتلال هو أفضلُ طريقةٍ لإدارة «العرب،» إلى المؤرِّخين الذي يستأصلون الفلسطينيين من وجود فلسطين، إلى علماء السياسة الذين يقدِّمون السِّقالاتِ البحثية [لتدعيم] نظامِ الأپارتهايد داخل الدولة اليهودية.

ـ وبشكلٍ غير مباشر. ففي مواجهة مثل تلك السياسات القمعية، لا يَمْلك أعضاءُ المؤسّسة الأكاديمية في مجتمع يَزْعم ويتبجّح بأنّه «الديموقراطيةُ الأوحدُ في الشرق الأوسط» أن يتمتّعوا بامتيازِ البقاء سلبيين. فإذا كانت مكانتُهم في العالم وفي مجتمعهم بالذات مستندةً إلى الافتراض الخاطئ بأنّ إسرائيل هي الديموقراطيةُ الأوحدُ في الشرق الأوسط، في حين أنّها تحافِظُ في واقع الأمر على نظامِ فصلٍ عنصري (أپارتهايد)، فإنّ من الواجب فَضْحَ خدعتهم تلك. وما لم يكن الأكاديميون الإسرائيليون معارضين شجعانًا لحكومتهم، أُسوةً بأولئك الأكاديميين من كلّ أرجاء العالم الذين يتحدَّوْن فظاعاتِ حكوماتهم، فإنّهم جزءٌ لا يتجزّأ من فظاعة حكومتهم.

إنّ هذه [التي ندعو إليها] ليست مقاطعةً حبّاً بالمقاطعة. وإنّما هي محاولةٌ لحشدِ العالم من أجل إنهاء قرنٍ من الحرمان والكولونيالية لصالح بناءِ وقائعَ ما بعد كولونيالية يتشارك فيها المواطنون في دولةٍ ديموقراطية، ويُنزع عن الفلسطينيين التمييزُ والانتهاكُ لحقوقهم ـ وهما لبُّ الصراع وسببُ فشل السلام. فلنأملْ أن يتكثّفَ هذا الجهدُ عامَ ٢٠٠٨، وأن يتوسّع إلى ما وراء المملكة المتحدة، إلى أوروبا والولايات المتحدة، وأن يُعطيَ شعبَ فلسطين المقموعَ أملاً جديدًا.

اكسِتِر، المملكة المتحدة

د. إيلان پاپه

رئيس دائرة التاريخ في جامعة أكْسِتِرْ في المملكة المتحدة، ومؤلِّف كتبٍ عديدة، منها: **التطهير العرقي لفلسطين**.

مقاطعة
إسرائيل (١)

رحلتي من «إقناع الآخر» إلى مقاومته

إصلاح جاد

أقدّم هنا تلخيصًا لرحلة مضيتُ فيها داخل نفسي، حول كيفية التعامل مع الطرف الإسرائيلي المحتلّ. وأودّ أن أُشْرك القرّاءَ فيها لما قد تَحْمله من إفادةٍ لآخرين في موقعي نفسِه.

أنا مصرية من جيل عبد الناصر، فكريّاً وسياسيّاً. وبعد هزيمة ١٩٦٧، تحوّلتُ إلى اليسار الراديكالي المصري، وشاركتُ في الحركة الطلاّبية المصرية عامَيْ ١٩٧١ و١٩٧٢. تزوّجتُ من فلسطيني، وانتقلتُ للعيش في مدينة البيرة/رام اللّه عامَ ١٩٧٩. وقد جاء قرارُ انتقالي بناءً على طلب حَمِي، عبد الجواد صالح، مؤسِّس الجبهة الوطنية الفلسطينية عامَ ١٩٧٢ والمبعَدِ عن بيته ووطنه منذ عام ١٩٧٣؛ إذ جاء لرؤيتنا، أنا وزوجي، في باريس بعد انتهائنا من دراسة الماجستير، وكنّا على وشك التسجيل للدكتوراه، فعاجَلَنا بطلبه: «بإمكانكما إنهاءُ الدكتوراه فيما بعد. زوجتي بعيدةٌ عنّي منذ ستّ سنوات، ومن حقّها الانضمامُ إليّ مع طفليْنا الصغيريْن. الكبار ممنوعون من السفر، ويحتاجون إلى مَنْ يكون معهم في البيت.»

كانت العائلة قد فَقدتْ في لبنان عامَ ١٩٧٣ أجملَ أبنائها وهو في سنّ العشرين. وكان حماسُ الأبناء الآخرين وحقدُهم كبيريْن، وخاف الجميعُ عليهم. لذا توجَّبَ أن يبقى معهم أحدٌ لرعايتهم. تردَّدَ زوجي، ولكنّ قراري لم يستغرقْ ثوانيَ: «أنتَ تبقى في باريس وأنا 'أعود' إلى فلسطين.» وبين عامَيْ ١٩٨٠ و١٩٨٢، أَنجبتُ ثلاثة أطفال رائعين، فعكفتُ على تربيتهم، إلى أن بدأتُ العملَ في جامعة بيرزيت محاضِرةً في العلوم السياسية والدراسات الثقافية ابتداءً من أكتوبر ١٩٨٤. وبين ١٩٧٩ و١٩٨٤، رحتُ أناضل للحصول على الهوية الإسرائيلية، التي بمقتضاها تحقّ لي الإقامةُ والتنقّل.

❖ ❖ ❖

قضيتُ خمسَ سنواتٍ عصيبة من دون هوية إسرائيلية. وكان عليَّ أن أغادرَ البيرة كلَّ بضعة أشهر لتجديد إقامتي، وهي الفترة التي كنتُ فيها حاملاً أو لديّ أطفالٌ رُضّع. وكان عبورُ الجسر الذي يَربط فلسطينَ المحتلّة بالأردن مريرًا، حتى كدتُ أَفقد حياتي عند عبوره ذاتَ مرةٍ حاملاً بابنتي ياسمين، وأُصبت أثناءَها بتسمّم الحمل. مُنِعتُ من الحركة لأنّ ذلك كان سيشكّل خطرًا على حياتي. غير أنّ وضعي هذا لم يَشْفع في تجديد إقامتي، فاضطُررتُ إلى المغادرة والانهيار بعدها لمدة شهر في أحد مستشفيات الأردن، لأعودَ إلى عبور الجسر في سيّارة إسعاف، ولأنهارَ بعدها من جديد على طريق الجسر. هناك قالت المجنَّدة: «وضعُكِ صعب. سنحتفظ بأغراضكِ الشخصية للتفتيش، ونرسلكِ إلى مستشفى أريحا.»

وصلتُ إلى مستشفى أريحا بلا أوراقٍ ولا مُرافق، ولا أحد يعلم مَنْ أنا ولماذا جئت. أُرسلتُ إلى مستشفى المقاصد لأَلِدَ ابنتي ولم تبلغْ بعدُ ستةَ أشهر ونصفَ الشهر. عندما حصلتُ على الهوية الإسرائيلية، بعد طول عذاب، وبعد تدخُّل محامٍ إسرائيلي لقاء خمسة آلاف دولار، وَقَف حاكمُ رام اللّه العسكري بتبجّحٍ ليقول في الاحتفال الذي نُظّم لتوزيع الموافقة على بعض طلبات جمع شمل العائلات: «... وهكذا نعطيها الهويةَ الإسرائيليةَ من دون أخذِها بجريرة أهلها المخرِّبين.»

❖ ❖ ❖

كان وصولي إلى أرض فلسطين تحقيقًا لحلمٍ قوميٍّ قديم. فها أنا ذا في أرض النضال وقلب المعركة. تقرَّبَ إليّ العديدُ من أصدقاء العائلة، ولاسيّما النساء النشيطات اللواتي بَذَلن جهدهنّ لكي انضمّ إلى تنظيماتهنّ وأُطرهنّ النسوية التي كانت في أوج عطائها في ذلك الوقت. كنتُ أوجِّه كثيرًا من الأسئلة إليهنّ، إذ لم أَلحظْ فروقًا تُذْكر بين طروحات الأحزاب المختلفة، فلماذا الفرقة؟ عندها، قرّرتُ ألاّ ألتحقَ بتنظيم معيّن، بل أن أعملَ في إطار تيارٍ وطنيّ عامّ. وقد تُرجم ذلك في تلك الفترة بمشاركتي في الاحتفالات الجماهيرية المختلفة، ودعْم الأطر النسوية بطرقٍ شتّى. ورحتُ أتابع العديدَ من المظاهرات الطلاّبية التي كانت تنطلق من مدرسة الهاشمية الثانوية، في قلب مدينة البيرة، فأرى طلاّبَ المدرسة يُحْرقون الإطارات، ويرفعون العلمَ الفلسطيني، ويكتبون الشعارات في الليل، ويوزّعون المنشورات الوطنية في النهار. هزّتني كيفيةُ مواجهة الجيش الإسرائيلي ـ أقوى جيشٍ

رأيتُ أنّ وراء لقاءاتي بالإسرائيليات المشروعَ الصهيوني القديمَ نفسَه، لكنْ ببعض مساحيق «العلاقات العامة» الاحتفالية التي توجّه رسائل خادعة بأنّ هناك شيئًا ما يتقدّم على الأرض.

عسكري في المنطقة ـ للطلاّب المتظاهرين بالرصاص الحيّ والمطّاطيّ. في الليل يتجمّع أبطالُ النهار من الطلاّب في بيت حمي، فأتابع النقاشات، وأشارك فيها، وأستغرب أين مقاومةُ الشعب، ولماذا أولئك الأبطالُ هم وحدهم في الشارع، وماذا بإمكاننا أن نفعل. ورحتُ أتساءل: لماذا يهنأ المستوطنون بالعيش بسلام، وهم مغتصِبون؟ لماذا تصلهم الماءُ والكهرباءُ، وخطوطُ وصولها طويلةٌ ومعرَّضةٌ للإتلاف والتخريب؟ لماذا يتجوّلون ويتبضّعون في أسواقنا الشعبية وكأنّهم جزءٌ من نسيج السكّان الأصليين؟ وكنتُ أردّد الأسئلةَ نفسَها في صفوفي الجامعية وبين طلاّبي: أين مقاومة الشعب؟ لماذا لا يخرج الناسُ جميعًا معكم، أنتم الشباب والطلاّب، إلى الشارع لمقاومة الاحتلال؟

ظللتُ أردّد مثلَ هذيْن السؤاليْن، أنا وغيري، ثمانيَ سنوات، إلى أن اندلعت الانتفاضةُ الأولى في ديسمبر ١٩٨٧. وسرعان ما صرتُ أولَ محاضِرةٍ أكاديميةٍ من جامعة بيرزيت تنزل إلى الشارع وتلتحق بالمظاهرات وبإلقاء الحجارة والاشتباكِ مع الجنود الإسرائيليين لتخليص المتظاهرين الشباب من أيديهم. أُصبتُ بعدّة رصاصاتٍ مطّاطية، ضُربتُ، وبكيتُ كثيرًا حزنًا على الشباب التي كانت بقايا أمخاخهم تتطاير أمام أعيننا لمجرّد أنّهم يتظاهرون ضد محتلّيهم، ولمجرّد أنّهم يتحدّون إرادةَ المحتلّ ويرفضون الخضوعَ والذلّ.

❖ ❖ ❖

على أثر الانتفاضة الأولى بدأتْ نشاطاتٌ أخرى، كان يقودها هذه المرةَ نشطاء من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني. كانت هذه النشاطاتُ تبدو للبعض أكثرَ «ملاءمةً» لأكاديميةٍ مثلي ولنساءٍ من شريحتي الاجتماعية، لكونها عبارةً عن لقاءاتٍ مع الإسرائيليين والإسرائيليات من أجل «إفهامهم» حقيقةَ أوضاع الفلسطينيين وشرح دوافع الانتفاضة. كان اللقاءُ الأولُ لي مع مجموعة من الإسرائيليات في مكانٍ أصابني بصدمةٍ نفسيةٍ قاسية: فقد كان المكان في مستوطنةٍ إسرائيليةٍ قريبةٍ من غزّة اسمُها «هانيجبا»،

وعلى مدخل المستوطنة نصبٌ تذكاريٌّ لبعض المعدّات العسكرية التي تمّ الاستيلاءُ عليها من الجيش المصري في معركة الفالوجا عام ١٩٤٨. انهمرت الدموعُ من عينيّ ولم أعد قادرةً على رؤية الطريق التي أسير فيها إلى مكان اللقاء. طوالَ الطريق رحتُ أتذكّر الجنودَ المصريين الذين حوصروا في المكان، أكاد أشمّ رائحةَ عظامهم ودمائهم وأتذكّر: أتذكّر مَنْ دُفنوا أحياء في المكان، وأتذكّر الجرحَ الهلاليَّ في جبين عبد الناصر عندما قاتل وحوصر في تلك المعركة. كانت التداعياتُ شديدةَ القسوة على نفسي، وجعلتُ طوال الطريق إلى المنصّة أتساءل: «ماذا أفعل هنا؟ ومَنْ هؤلاء الناس؟ ولماذا أنا بينهم؟» حفاوةُ الترحيب بنا من طرفِ مستقبلينا، الذين فَسّروا لنا «مغزى» وجود النصب، لم تساعدْ في إخفاء تجهّمي لوجودي في ذلك المكان.

كانت هناك زميلةٌ فلسطينيةٌ أخرى معي، وكانت شديدةَ الدبلوماسية في ردودها على أسئلة الحاضرات. وكانت تهدِّئ من روعي باستمرار، وتنصحني بالصبر وطول النفس. وبعد شرح كيفية عيشنا وماذا يفعل جيشُهم وأبناؤهم بنا، شعرتُ باستفزازٍ كبيرٍ من جرّاء الأسئلة التي وُجِّهتْ إلينا في اللقاء، وخاصةً السؤال التالي: «كيف تستطعن، كأمّهات، تركَ أبنائكنّ في الشوارع ليعرِّضوا أنفسَهم لخطر الموت على يد جيش الدفاع الإسرائيلي؟». هالتني المعاني الخفيّةُ للسؤال؛ فقد فهمتُه وكأنّه يعني أنّنا، كأمّهاتٍ فلسطينياتٍ، لا نتمتع بغريزة الأمومة الطبيعية التي تَدْفع الأمَّ إلى حماية أطفالها. فهمتُ من السؤال، أيضًا، أنّ الإسرائيليات يلمّحن إلى أنّ أطفالنا هم المخطئون لأنّهم موجودون في مكان الحضور «الطبيعي» للجيش الإسرائيلي. ووجدتُ نفسي أصرخ من القهر والغضب: «هذا سؤالٌ عنصريّ. نحن بشر مثلكنّ؛ ماذا يفعل جيشُكنّ المدجَّجُ بالسلاح في شوارعنا؟ شوارعُنا ملاعبُ أطفالنا؛ فبسبب احتلالكم لا توجد لدينا ملاعبُ ولا حدائقُ. اسألْنَ أبناءكنّ ماذا يفعلون بنا في وطننا وأرضنا؟ انظرْنَ في ملابس أبنائكنّ الجنود عندما يعودون إلى بيوتكنّ لترينّ أنّها مخضّبة بدمائنا. وماذا يمنعكنّ من معرفة ماذا يفعل أبناؤكُنّ، إنْ كانت لديكُنّ

رحلتي من «إقناع الآخر» إلى مقاومته

أكثرُ صحافةٍ حرّةٍ وديموقراطيةٍ في المنطقة؟ هل تقرأن ما يُكتب؟ هل تَفْهَمْنه؟ هل تردن أن تعرفن فعلاً، أمْ أنكن تتجنّبن المعرفة؟»

وتوالت اللقاءات: لقاءٌ في قرية «السلام،» وآخرُ في تل أبيب، وثالثٌ في بيت بعض النساء. ثم جاءت المؤتمراتُ الخارجية: نساءٌ من الشريحة الاجتماعية نفسها، من الأكاديميات والناشطات السياسيات، يلتقين في عواصم أوروبية «لتحقيق السلام» وللتقارب و«لفهم الآخر»... إلخ.

أَذْكر حفلَ استقبالٍ نُظِّم على شرف المدعوّات إلى مؤتمرٍ في اليونان، رَعَتْه زوجةُ پاپاندريو، رئيس الوزراء اليوناني في حينه. ذهبتُ إلى الحفل وأنا أرتدي ثوبًا فلسطينيّاً. سألتْ إحدى الإسرائيليات بلؤم: «أهذا زيٌّ مصريّ؟» قلتُ: «لا، فلسطيني. ولكنّنا في مصر، كما في العديد من الدول العربية الأخرى، نراه رمزًا ثقافيّاً لبقاء الشعب الفلسطيني وصموده على أرضه العربية.» لم تَرُقْها الإجابةُ، وابتعدتْ.

في اليوم التالي للمؤتمر بدأتْ نقاشاتُ «الحوار ومعرفة الآخر» بين الفلسطينيات والإسرائيليات. بدأتُ باستعراضٍ تاريخيّ لمقاومة الشعب الفلسطيني، مع التركيز على دور نسائه. وتوقّفتُ كثيرًا عند موضوع اللاجئين، ودور السياسة الصهيونية في اقتلاع الشعب وإنكار وجوده. ردّت على مداخلتي أستاذةُ تاريخ في جامعة تل أبيب مِنْ «محبّي السلام،» فصُعقتُ عندما سمعتُها تقول إنّ بعضَ الأشياء التي ذكرتُها في مداخلتي تَسْمعها لأول مرة. وجدتُ نفسي، كمدفعٍ سريع الطلقات، أقول: «ولماذا لا تعرفين ذلك إذا كنتِ أستاذةَ تاريخٍ في جامعة؟ كيف لا تعرفين تاريخَ المكان الذي تعيشين فيه؟ مَنْ عليه أن يَعْرف إذًا؟» لم تستطع الردّ، ولجأتْ إلى الدموع، وأوقفتْ بعضُ الداعيات إلى المؤتمر النقاشَ للتخفيف من وطأة «الضغط النفسي» الذي يسبِّبه الحديثُ عن التاريخ.

وفي لقاء في بولونيا (إيطاليا) مع نسويات إيطاليات وأوروبيات وإسرائيليات وفلسطينيات، كان محورَ اللقاء النقدُ النسويُّ المعروفُ عن «ذكورية وأبوية القوميات والفكر القومي،» وكيف أنّ على النساء «عدمَ الانجرار» إلى المشاريع القومية لأنّها بالضرورة ذكوريةٌ وضدّ النسوية «التي توحِّد النساءَ جميعًا،» وأنّ على النساء ـ كجنسٍ مضطهَدٍ أينما كنّ ـ أن يركِّزن على ما يجمعهنّ كجنس. وتصدّت إحدى النسويات الإسرائيليات للتدليل على مدى نسويّتها في مواجهة «الآخر» المختلف قوميّاً، فَذَكرتْ تفاصيلَ نشاطها، وهي عالمةُ الإنسان في جامعة بئر السبع، مع الشرطة الإسرائيلية التي تستخدمها خبيرةً نسويةً في المساعدة على «تطوير» النساء البدويات في النقب بالانتقال إلى البيوت الحديثة المجهَّزة بدلاً من العيش في خيم البدو. أذهلني الأمرُ ووجدتُ نفسي أقول لها: «ولكنّكِ هنا لست نسويةً ولا تنمويةً، بل شريكةٌ في الاستيطان ومصادرةِ أرض الفلسطينيين من البدو. أنتِ شريكةٌ في سرقة أرضهم وحرمانِهم مصدرَ رزقهم الرئيس، وهو الزراعةُ وتربيةُ الماشية. مَنْ قال لكِ إنّ البدويات اللاتي تَعْملن أنتُنّ لإقناعهنّ بترك بيوتهنّ، ولو كانت من الشَّعْر، يُردْن فعلاً تركَها؟ مَنْ قال لكِ إنّ التمدن هو أن تُحشَرَ عائلاتُهنّ الكبيرةُ في غرفٍ صغيرةٍ فقيرةِ التجهيز؟ ومن قال لك إنّ رغبة النساء تختلف عن رغبة رجالهنّ في عدم ترك بيوتهم وأرضهم؟» راحت عالمةُ الإنسان، «الخبيرةُ،» تبكي أمام مرأى الجميع ومسمعهنّ لتستدرّ تعاطفًا رخيصًا، ولتمنعَ حوارًا عقلانيّاً يَفْحص مدى «نسوية» المشروع الصهيوني في فلسطين. المؤسف أنّ بعض المشاركات الفلسطينيات ابتلعن هذا الخطابَ للتدليل على مدى وعيهنّ «النسوي.» لم يَرُقْني الكلامُ، وفرّقتُ في مداخلتي بين مشاريع قومية عدوانية ومشاريعَ قوميةٍ تَنْشد الاستقلالَ والسلامَ العادلَ والرخاءَ لشعوبها. وأوضحتُ أنّ الإسرائيليات المنتقِدات للقومية حقّقن قوميّتهنّ على أرضٍ مغتصَبةٍ يُمنع شعبُها بالقوة من تقرير مصيره وتحقيق قوميّته؛ «فلنُتْرَكْ كشعبٍ لنحقّق قوميّتنا، وبعدئذ ننتقد ذكوريةَ قوميّتنا كما تفعل الإسرائيليات! كما أنّ الشيوعيين (فلسطينيين وإسرائيليين) جرّبوا التوحُّدَ على أساس الطبقة، لا القومية، وفشلوا؛ فلماذا ستنجح النسوياتُ، ولاسيَّما إذا وُجِدَ بعضُهنّ على مستوطناتٍ مقامةٍ بالغصب على أراضي 'نسويات' الطرف الآخر؟!»

رأيتُ في النهاية أنّ أقصر طريق للتواصل مع «الآخر» هو العمل على إنهاء سيطرته وعنصريّته وسطوته... لا الانخداع بحملات «العلاقات العامة» واللقاءات «السياحية» في عواصم أوروبا وفنادقها الفاخرة.

ثم كان المؤتمرُ الأخيرُ الذي شاركتُ فيه في بلجيكا. وكان على مستوى عالٍ من الحضور السياسي والأكاديمي من الطرف الإسرائيلي والفلسطيني والاتحاد الأوروبي. في هذا المؤتمر، الذي كان يهدف على ما يبدو إلى إعلان «مشروع مشترك إسرائيلي/فلسطيني» للتدليل فعليّاً على إمكانية التعايش والعمل سويّاً وقبولِ «الآخر،» جَرَتْ بعضُ النقاشات كالمعتاد، ولكنْ كان يتمّ الدفعُ بما يريد المنظّمون الوصولَ إليه في نهاية المؤتمر. وكان جزءٌ من الفعّاليات هو مقابلة الوفود لمتنفّذين في الاتحاد الأوروبي من أجل تمويل المشروع قبل أن يوافق عليه الطرفُ الفلسطيني. وفعلاً، تمّ الأخذُ بتأسيس مركزيْن نسويّيْن، واحد إسرائيلي والآخر فلسطيني، ولكنْ بهيئةٍ تقريريةٍ مشتركة. وبدا أنّ الأمر متّفقٌ عليه مسبّقًا، وبدأتْ تتّضح لي فحوى «صناعة السلام» من الأطراف المنغمسة فيها، وماهيةُ أجندتها السياسية التي تَدْفع إلى تطبيع العلاقة مع الآخر لبناء السلام من «أسفل» قبل أن يوقّع عليه فعليّاً السياسيون من «أعلى.»

رأيتُ أنّ مَنْ يسايرون «الصناعةَ» المذكورةَ يحوزون شهرةً وأهميةً سياسيةً وإعلاميةً لا مثيلَ لهما، ويُستقبَلون كوزراء وكمسؤولين كبار. ولكنّ كلّ هذه الاحتفاليات لم تُعْمِني عن رؤية أنّ ما يمور تحتها سياسيّاً هو اللاشيء: فلا يوجد سلامٌ حقيقي وَقَعَ، ولا مقايضةٌ تاريخيةٌ تنهي الصراعَ، ولا لاجئون عادوا، ولا استيطانٌ توقّف. لقد رأيتُ أنّ تحت هذه اللقاءات، ووراءها، المشروعَ الصهيونيَّ القديمَ نفسَه، لكنْ ببعض مساحيق «العلاقات العامّة» الاحتفالية التي توجّه رسائلَ خادعةً بأنّ هناك شيئًا ما يتقدّم على الأرض، وهو أنّ «الطرفيْن يتقاربان ويتقابلان.» أما **لماذا** يتقابلان، **وبأيّ** هدف، فقد أصبح ذلك من قبيل الأسئلة المزعجة التي لا تليق بدبلوماسية الحدث، أو خوائه بالأحرى.

❖ ❖ ❖

ردودُ الأفعال هذه، إضافةً إلى الجهد النفسي والعصبي والذهني الذي يَنْتج عنها، جعلتني أتساءل: ماذا أفعل في هذه النشاطات؟ وماذا أفعل بين هذه «الشخصيات» التي تَبْرز يوميّاً ولا أحد يدري من أين ولماذا ومَنْ تمثّل ومَنْ وَضَعَها في هذا المكان؟ وبأيّ صفةٍ، ولأيّ إنجاز، تقلّد الأوسمةُ، وتُمنَحُ المناصبُ والجوائزُ، لهذه الشخصياتِ والمؤسّساتِ التي تتوالد كالفطر يوميّاً؟

لم يستغرقْني الأمرُ كثيرًا لأعي أنّ مكاني ليس هنا، بل في الطرف الآخر الذي بدأتُ مسيرتي معه: إنّه الطرفُ المقاومُ في الشارع للمشروع الصهيوني على فلسطين، كلّ فلسطين. دوري هو فضحُ السياسات والممارسات الصهيونية، ومقاطعةُ مَنْ يؤيّدونها ويمدّونها بماء الحياة، من سياسيين ومثقفين وأكاديميين ونسويات وغير ذلك. وهكذا كرّستُ جهدي منذ ذلك الوقت لفضح الحجج الواهية والطرقِ المخادعة لإمكانية «التواصل» مع الآخر، بينما هذا الآخرُ لا يريد أن يتزحزح من موقع القوة الذي يسيطر فيه على مقدّراتِ أمةٍ وعلى أرض شعبٍ بأكمله. رأيتُ، إذًا، أنّ أقصرَ طريقٍ للتواصل مع الآخر هو العملُ على إنهاء سيطرته وغطرسته وعنصريّته وسطوته، لا الانخداعُ بحملات «العلاقات العامة» واللقاءات «السياحية» في عواصم أوروبا وفنادقها الفاخرة.

من هنا أصبحتُ جزءًا من «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل،» لأعمل على شقّ طريقٍ للالتقاء بهذا «الآخر،» على قدم المساواة، ومن دون تبعية، ومن دون مساهمة في تجميل صورته العدوانية المتغطرسة.

فلسطين

د. إصلاح جاد

أستاذة مساعدة في موضوعات الجُنُوسة والتنمية في جامعة بيرزيت، ومن مؤسّسي مركز الدراسات النسائية فيها، ومن مؤسّسي «اللجنة التقنية لشؤون النساء.» نَشرت الكثيرَ من الأعمال عن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والعربية. كما أسْهمتْ في كتابة **تقرير التنمية البشرية العربية عام ٢٠٠٥.**

مقاطعة
إسرائيل (١)

مواجهةُ الأپارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»[١]: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

كولْ كيليبَرْدا

منذ انطلقتْ حملةُ «مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (م.س.ع) من قِبل المجتمع المدني الفلسطيني في تموز ٢٠٠٥، وشبكاتُ الناشطين على مستوى القاعدة في كندا تَحْشد التأييدَ لها. ويأتي هذا الاندفاعُ في العمل التضامني مع فلسطين في وقتٍ انحرفتْ فيه السياسةُ الحكوميةُ الكنديةُ بشكلٍ دراماتيكي ـ بما في ذلك الإدارتان «الليبرالية» (پول مارتِنْ) والمحافظة (ستيفان هارپِرْ) ـ باتجاهِ انحيازٍ ضيِّقٍ إلى إسرائيل الأپارتهادية (التمييزية).

وتتّضح العلاقةُ الجديدةُ في ميْل الديبلوماسيين الكنديين إلى التصويت بشكلٍ متزايدٍ ضدّ قرارات الأمم المتحدة الناقدة لإسرائيل. وتتّضح تلك العلاقةُ أيضًا في بليون دولار من التجارة الثنائية، و٤ بلايين دولار في الاستثمار الخارجي المباشر سنويّاً. وهذه الاتجاهات تتمّ قوننتُها في «اتفاقية التجارة الحرّة الكندية ـ الإسرائيلية» وفي الأموال التأسيسية المقدَّمة إلى أعمال الشراكة الثنائية عبر «مؤسسة كندا ـ إسرائيل للبحث الصناعي والتنمية» (CHRDF).

غير أنّ غالبياتٍ واسعةً في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، على ما تبيِّنُ استطلاعاتٌ متواليةٌ، تواصل تأييدَ حلّ المسألة الفلسطينية على أساس القانون الدولي. وإنّ مواصلة الحكومات الغربية إسنادَ نظام أپارتهايد (فصل عنصري) غيرِ شرعيّ وينفي الحقوقَ الفلسطينية ـ بما فيها حقُّ العودة ـ يُظهر الهوّةَ العميقةَ التي تَفْصل الحكوماتِ الغربيةَ عن الناخبين الذين تمثِّلهم اسميّاً. كما تبيِّن تلك الاستطلاعاتُ أنّ الحكومات المذكورة تخلّت عن مسؤولياتها في دعم القانون الدولي، بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار تُصبح حركةُ المجتمع المدني الكوني، بقيادة حركة م.س.ع. ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي، مهمةً جدّاً: فإذا لم تُحاسِب حكوماتُنا إسرائيلَ، فعلى **المجتمع المدني** أن يتقدّم ليفعلَ ذلك! وهذه المقالة تعاين كيفيةَ تطوّر مثل هذه الجهود ضمن السياق الكندي، بما في ذلك قرارٌ اتّخذه ٢٠٠ ألف عضو في فرع أونتاريو لأضخم اتحادٍ كنديٍّ، ألاَ وهو «الاتحادُ الكندي للموظَّفين العموميين» (CUPE)، بدعم نداء المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات على إسرائيل» (م. س. ع).

مرحلة التحضير: التنظيم الكندي على مستوى القاعدة أثناء انتفاضة الأقصى

إنّ النجاحات الأخيرة لحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في كندا هي حصيلةٌ مباشرةٌ لمساعٍ لا تهدأ بَذَلها طوال سنوات ناشطون فلسطينيون (وبخاصةٍ لاجئون فلسطينيون مقيمون في كندا) من أجل ترسيخ فهمٍ أوسعَ في أوساط غير الفلسطينيين للمطالب الأساسية التي قدّمَتها الحركةُ الوطنية الفلسطينية.[٢]

أثناء انتفاضة الأقصى، تُرجمتْ هذه الجهودُ بانبثاق حركة تضامن وَضعتْ، وبشكلٍ متزايدٍ، المنظوراتِ الفلسطينيةَ في قلب تحليلاتها ومبادراتها. واليومَ يدعو الناشطون غيرُ الفلسطينيين [في كندا] بشكلٍ علنيّ إلى حقّ العودة، ويناقشون وقائعَ الأپارتهايد الإسرائيلي، منحرفين انحرافًا كبيرًا عن مراحل العمل التضامني السابقة عندنا (وهي مراحلُ هيمنتْ عليها آنذاك مقارباتٌ تشدّد على التسويات من قِبل «الطرفيْن»).

لقد كانت مجموعاتٌ قاعديةٌ مثل مجموعة «العودة» (كندا) أساسيةً في تطوير وعيٍ أوسع بمركزيةِ «حقّ العودة» في

١ ـ جزيرة السلحفاة (Turtle Island): المصطلح الذي يستخدمه كثيرون من الشعوب الأصلية في شمالي أميركا (بما في ذلك كندا والولاياتُ المتحدة الأميركية).

٢ ـ على امتداد هذه المقالة أستخدم تمييزًا أَطْلقه هنيّة وجمجوم وزيادة (عامَ ٢٠٠٦) بين حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية. وهذا التمييز مهمّ، على ما يشدّد المؤلِّفون الثلاثة، «لأنّ ناشطي التضامن غير الفلسطينيين لا يستطيعون أن ينصّبوا أنفسَهم [قادةً] بسبب غياب القيادة الفلسطينية. إلاّ أنّ بناءَ حركة **تضامنٍ** فعّال، تحاول دائمًا خَلْقَ روابط مع المبادرات الفلسطينية، قادرةٌ على أن تَدْفع قُدُمًا وأن تُلْهم عمليةَ إعادةَ تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية الأوسع» (مجلة **Left Turn**، العدد ٢٠، حزيران ٢٠٠٦).

في أيار ٢٠٠٦ تبنّى فرع أونتاريو في «الاتحاد الكندي للموظفين العموميين» قراراً يلزم أعضاءه (٢٠٠ ألف عضو) بدعم مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

النضال الفلسطيني. كما أنّ مجموعةَ «صمود،» وهي مجموعةُ تضامن مع السجناء السياسيين الفلسطينيين، بذلت الكثيرَ لنشرِ ما يتعرّضون له من مأساة. وأخيرًا، فإنّ منظماتٍ أهلية، مثل «البيت الفلسطيني» (ميسيسوغا) و«الاتحاد الكندي العربي» (CAF)، تبنّت في النهاية مقارباتٍ أكثرَ استجابةً لقواعدها إثر المأزق الذي بلغتْه مساعيها في الضغط السياسي على المسؤولين.

وعلى حرم الجامعات الكندية، خَلَقتْ منظماتٌ مثل «التضامن مع الحقوق الفلسطينية الإنسانية» (SPHR) و«جمعية الطلبة العرب» (ASC) فضاءاتٍ إضافيةً أبقتْ على فلسطينَ ضمن أجَنْدتها. ولقد أدّت التظاهراتُ التي قادتْها المنظمةُ الأولى ضدّ زيارة بنيامين ناتانياهو إلى جامعة كونكورديا في مونتريال، وإقامةُ الجمعية الثانية في شباط ٢٠٠٥ «أسبوعَ الأپارتهايد الإسرائيلي» في جامعة تورونتو، ونشاطاتٌ أخرى، إلى إثارة اهتمامٍ إعلاميّ هائل بحركة التضامن الجديدة.

ثم إنّ «حركة التضامن العالمية» (ISM)، و«مشروعَ الأمل» (PH)، و«مجموعات صانع السلام المسيحي» (CPT)، و«التبادل التعليمي الكندي ـ الفلسطيني» (CEPAL) عَرّفت الكنديين أيضًا إلى التجارب التي يحياها الفلسطينيون على أرض الواقع، وذلك من خلال الوفود والعمل التطوّعي والحملات المرافقة إلى فلسطين ولبنان (معزِّزةً بذلك الروابطَ العابرةَ للقوميات بين ناشطي حركات التضامن من جهة والمنظّماتِ الفلسطينيةِ المنخرطةِ في مقاومة الأپارتهايد الإسرائيلي من جهة ثانية).

كانت الآثار التراكمية لهذا التنظيم عميقةً، وتتضمّن:

١) إبرازَ الحاجة إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني بأسره (أيْ فلسطيني الأراضي المحتلة أثناء النكبة، وفلسطيني الأراضي المحتلة عامَ ١٩٦٧، واللاجئين الفلسطينيين في الشتات).

٢) التشديدَ على عيوب إطار «العمل المقتصِر على الاحتلال» عامَ ١٩٦٧: فالحقّ أنّ «إطار الأپارتهايد» يقدِّم مقاربةً أشملَ للوضع الفلسطيني.

٣) تبيانَ أهمية عمل المنظّمات القاعدية والتحالفاتِ مع النضالات في أميركا الشمالية (أنظرْ أدناه).

٤) التأكيد على أنّ التضامن يتطلّب تجاوزَ العمل التوعويّ باتجاه المواجهة الفاعلة مع الدولة الكندية بسبب تواطُئها في تعزيز الأپارتهايد الإسرائيلي.

ولكنْ على الرغم من أنّ توحيد أُطر العمل المشتركة والأهدافِ كان وما يزال أمرًا حاسمًا من أجل بناء حركة تضامنٍ فعّالة، فإنّ على تلك النجاحات أن توضَعَ ضمن السياق السلبي الذي تحدّثنا عنه أعلاه. ذلك أنّ الحكومة الكندية تواصل مسارَها اليمينيّ، مصطفّةً بشدّةٍ وراء السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (فالولايات المتحدة هي، في النهاية، أكبرُ شريكٍ اقتصاديّ لكندا). وعليه، فإنّ ترسيخَ إجماعٍ كنديٍّ كبيرٍ في صفوف النخبة مؤيِّدٍ للأپارتهايد الإسرائيلي ـ بما في ذلك التحرّكُ المكثّفُ الذي تقوم به المنظّماتُ المحليّةُ الصهيونيةُ لكبح أيّ تحدٍّ لشرعيةِ هذا المشروع ـ يُبْرز طبيعةَ التحدّي المذكور. ومع ذلك، فقد حقّقت الحركاتُ القاعديةُ بعضَ النجاحات المهمّة في الدفع قُدُمًا بعمل «المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ العقوبات على إسرائيل» (م.س.ع.) وفي تعريفِ جمهورٍ أوسعَ بالأپارتهايد الإسرائيلي.

القرار ٥٠: «الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين» ـ فرع أونتاريو أولُ اتحادٍ في أميركا الشمالية يتبنّى م.س.ع.

في أواخر أيار ٢٠٠٦ تبنّى ٩٠٠ مندوب في الاجتماع السنوي لفرع أونتاريو في «الاتحاد الكندي للموظفين العموميين» (CUPE) القرارَ ٥٠، الذي يُلزم أعضاءه (وعددُهم مئتا ألف) بدعم نداء فلسطين إلى مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع). وهذا الفرع هو أكبرُ فروع الاتحاد المذكور، الذي هو بدوره أكبرُ اتحادٍ نقابيّ في كندا، ويمثّل عمّالَ القطاع العامّ (بمن فيهم عمّالُ القطاع التربوي، وعمّالُ البلديات، وعمّالُ الرعاية الصحّية، وعمّالُ

مواجهةُ الأبارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

الخدمات الاجتماعية، إلخ). وهكذا أصبح الاتحادُ المذكور ـ فرع أونتاريو أولَ اتحادٍ نقابي أساسي في أميركا الشمالية (والاتحاد الأوحد حتى الآن) يتبنّى نداء م.س.ع.

كان الردُّ على القرار خاطفًا. فقد تعرَّضتْ هيئةُ الاتحاد المذكور لإدانةٍ شاملةٍ تقريبًا من الصحافة الكندية، ولاستهدافٍ شرسٍ من قِبل المنظّمات الصهيونية اليمينية، ولفيضانٍ من الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية من طرف ناشطين مؤيّدين للصهاينة يدينون تصويتَ الاتحاد. ومن بين الاتصالات الهاتفية والرسائلِ الإلكترونية عددٌ من التهديدات بالقتل، وَجَدتْ طريقَها أيضًا إلى منازل بعض أعضاء الاتحاد. وقد كانت التهديداتُ والمضايقاتُ حادّةً طوال أسبوعيْن تقريبًا، ثم خَمَدتْ ببطءٍ في الشهريْن التاليَيْن. مرّت «العاصفةُ» الأولى، وبقي القرار، وصار بالإمكان البدءُ بالعمل الحقيقي على تنفيذه.

كما حرّك القرار ٥٠ المجموعاتِ المؤيِّدَة المهلِّلةَ له، بما فيها حركةُ التضامن مع الشعب الفلسطيني، والمنظّماتُ اليهوديةُ المحليةُ المعاديةُ للصهيونية، وبعضُ قيادات الاتحادات (وأبرزُها دبْرَه بُورْك، الرئيسةُ العامّةُ للاتحاد الكندي لعمّال البريد CUPW). كما كان ردُّ الفعل الدولي الإيجابي بليغَ الأثر، ووصلتْ رسائلُ [تأييد] من فلسطين وجنوبي أفريقيا والمملكة المتحدة وأوستراليا ونيجيريا وبلدانٍ أخرى.

ماذا يقول القرار؟ ولماذا كان مثيرًا للجدل إلى ذلك الحدّ؟ يَشْرح سِدْ رايان، رئيسُ فرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، قائلاً: «في نهاية الأسبوع الماضي، ومن بين قراراتٍ أخرى حول الرعاية الصحّية والمعاشات والخدمات الاجتماعية والتعليم وشؤون العدالة الاجتماعية، صَوّت مندوبو فرع أونتاريو في الاتحاد، الذين حضروا المؤتمرَ السنوي في أوتاوا، تصويتًا كاسحًا لصالح دعم حملةٍ كونيةٍ ضدّ سياسات دولة إسرائيل الشبيهة بالأبارتهايد إلى أن تعترف هذه الدولةُ بحقّ الشعب الفلسطيني، غيرِ القابل للتصرّف، في تقرير مصيره.» وينصّ القرارُ على التالي:

«فرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين سوف: ١ ـ يطوِّر، بالتعاون مع منظّمات حقوق الإنسان ومنظّمات التضامن مع فلسطين، حملةً توعويةً حول الطبيعة الأبارتهادية للدولة الإسرائيلية، وحول الدعم الاقتصادي الكندي لهذه الممارسات. ٢ ـ يَدْعم الحملةَ العالميةَ من أجل مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرض العقوباتِ عليها حتى تفيَ إسرائيلُ بالتزامها الاعترافَ بحقّ الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في تقرير المصير، وحتى تُذعنَ إذعانًا كاملاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك حقُّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) ـ يدعو الاتحادَ على مستوى كندا بأكملها إلى الالتزام بالبحث عن تورُّط كندا في [دعم] الاحتلال [الإسرائيلي]، ويناشد مؤتمرَ العمّال الكنديين (CLC) أن يشاركنا التعبئةَ ضدّ الممارسات الشبيهة بالأبارتهايد التي ترتكبها الدولةُ الإسرائيليةُ وإلى الدعوة إلى التفكيك الفوري للجدار. والأسباب:

- **أنّ جدار الفصل العنصري الإسرائيلي قد تمّت إدانتُه واعتبارُه غيرَ شرعيّ بموجب القانون الدولي؛**
- **وأنّ أكثر من ١٧٠ حزبًا سياسيًّا واتحادًا ومنظمةً فلسطينيةً أصدرتْ في تموز ٢٠٠٥ نداءً من أجل حملةٍ كونيةٍ لفرض مقاطعاتٍ على إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها، شبيهةٍ بما فُرض ضدّ جنوبي أفريقيا الأبارتهادية؛**
- **وأنّ الاتحاد الكندي للموظّفين الكنديين ـ كولومبيا البريطانية أدان وما يزال يدين، بحزمٍ وجهارًا، احتلالَ فلسطين، وقد باشر حملةً توعويةً بخصوص الممارسات الشبيهة بالأبارتهايد التي ترتكبها الدولةُ الإسرائيليةُ.»**

لم يكن القرار سيمرّ لولا وجودُ نواةٍ ملتزمةٍ من المنظّمين داخل الاتحاد المذكور، قادرةٍ على ضمان وصول ذلك القرار إلى المؤتمر، وعلى العمل من ثم مع قيادة الاتحاد على وضع خطةِ عمل. ولقد كانت النصيحة التي قدّمها المُخَضرَمون داخل حركة

الحملة الأساسية التي يخوضها «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في كندا هي مقاطعة مكتبات شاپترز/انديغو عبر حثّ مالكيها على قطع العلاقات مع مؤسسة أنشأاها لتقديم المنح الدراسية للجنود الإسرائيليين «المتوحّدين».

الاتحاد، ولاسيّما أصحابُ التجارب في حملات مقاطعة جنوبي أفريقيا الأپارتهادية في الثمانينيات، حاسمةً في توجيه المنظّمين الشباب الدافعين باتجاه م.س.ع.

كانت للقرار نتائجُ إيجابيةٌ متعدّدة. فلقد مكّن «التحالفَ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» (CAIA) من استضافة مؤتمرٍ عامّ في تشرين الأول ٢٠٠٦ حول م.س.ع.، شارك فيه ممثّلون من حركات م.س.ع. في جنوبي أفريقيا والمملكة المتحدة وفلسطين. وقد مكّن المؤتمرُ المجموعاتِ العاملةَ في ذلك التحالف من الدَّفْع قُدُمًا بحملة م.س.ع. في عدد من القطاعات. ولقد أثار القرار ٥٠ اهتمامًا متزايدًا في كندا بهذه الحملة، وأسْهم في تطوير عملها على مستوى الكون.

وفي داخل فرع أونتاريو من الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، أدّى القرارُ ٥٠ إلى نشوءِ وحدةٍ (unit) توعويةٍ داخليةٍ أُعِدّتْ من أجل توعية القواعد بطبيعة القرار وحقيقةِ الأپارتهايد الإسرائيلي وأهميةِ دعم الاتحادات النقابية لحملة م.س.ع. وأتاح فرصةَ امتدادٍ أوسعَ أمام نشطاء التضامن مع فلسطين لكي يتحدّثوا مباشرةً إلى المئتيْ ألف عضو في فرع أونتاريو في الاتحاد المذكور، ولكي يُثيروا النقاشات حول فضائل م.س.ع. داخل حركة النقابات الكندية عامةً.

من المهمّ أن نشدّد على أنّ هذا العمل التوعوي داخل الاتحاد قد كان أهمَّ إنجاز حقّقه القرار ٥٠. فلقد مكّن من إيصال رسالة فلسطين إلى آلاف الأفراد الذين لم يَسبقْ أن تعرّضوا لأيِّ تحليل للنضال الفلسطيني. وإنّ الموافقة على قرارٍ ما أداةٌ توعويةٌ جبّارةٌ لأنّها تَفتح الآفاقَ أمام الوصول إلى الناس ومناقشة القضايا؛ فالحال إنّ نجاح قرار ما لا يُمْكن قياسُه، أساسًا، بالاعتماد على ما تقرّره قيادةُ أيّ اتّحاد [فحسب].

هذا وقد تمّ تنظيمُ ندوات عن فلسطين ضِمْنَ مؤتمر «الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين» الخاصّ بحقوق الإنسان في فانكوڤر (تشرين الثاني ٢٠٠٦)، وفي مؤتمر الاتحاد المذكور نصفِ السنوي في تورونتو (تشرين الأول ٢٠٠٧). كما حضر فريقٌ يمثّل فلسطين، ولأول مرّةٍ في تاريخ كندا، إلى مسيرة يوم العمّال السنوية في تورونتو، وأبرزوا «قوافلَ» مقدّمةً إلى فلسطين ومزيّنةً بالرسوم، وهي من إنتاج الفنّان الفلسطيني عبد الرحمن المزين (أيلول ٢٠٠٦)، فضلاً عن نسخةٍ عملاقةٍ لـ «حنظلة» ناجي العلي (أيلول ٢٠٠٧). ووُزّعتْ آلافُ المنشورات المتعلّقة بحملة م.س.ع. على الاتحاديين الخمسة والعشرين ألفًا وعلى المشاهدين الذين يَحْضرون العرضَ كلَّ عام.

شبكةُ «عمّال من أجل فلسطين» (LFP) عملتْ، بشكلٍ خاصّ، على بناء شبكةٍ متنامية بشكلٍ ثابت، من المنظّمين القاعديين على امتداد حركة النقابات الكندية. وقد ركّزت الشبكةُ على إثارة النقاشات وعلى التوعية ضمن حركة العمّال الأوسع، رغمَ عدائيةِ كثيرٍ من قيادة النقابات الكندية، بما في ذلك عدائيةُ رؤساء «عمّال السيّارات الكنديين» (CAW) و«مؤتمر العمّال الكنديين» (CLC). كما صاغت ردّاً على الرسالة المفتوحة التي أصدرها ٢٦ رئيسًا نقابيّاً، مركزُهم في الولايات المتحدة يدينون التبدُّلَ باتجاه تبنّي م.س.ع. في المملكة المتحدة، وعملتْ على تبادل التجارب مع حركة م.س.ع. الوليدة ضمن الحركة العمّالية في الولايات المتحدة.

بناء شبكة قاعدية كندية: دورُ «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» (CAIA)

تشكّل «التحالفُ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في كانون الثاني ٢٠٠٦ في تورونتو، بعد تعاونٍ ناجحٍ مع عدد من المنظّمات الفلسطينية ومنظّماتِ التضامن مع فلسطين ضدّ سلسلة من الأحداث وقعتْ في نهاية العام ٢٠٠٥ وأثارت حفيظةَ المعارضة. وتتضمّن تلك الأحداثُ دعوةَ «الجاليات اليهودية المتحدة» (UJC) أرييل شارون، وزياراتٍ قام بها مجرمو حرب إسرائيليون إلى كندا (ومنهم الجنرال دورون ألموغ)، ومشاركةَ رئيس شرطة تورونتو بِلْ بلير في «المسيرة [السنوية] من أجل إسرائيل.»

على أنّ التحالف المذكور، وخلافًا لتلك التظاهرات التي اتّسمتْ بردود الفعل، صُمِّم ليكون استباقيَّ التأثير (proactive)، وذلك عبر وضع نداء المجتمع المدني الفلسطيني إلى م.س.ع. في قلب

مواجهةُ الأپارتهايد في فلسطين و«جزيرة السلحفاة»: حملةُ «م.س.ع.» والتجربة الكندية

أساس وحدته. فلقد كان هدفُ التحالف منذ نشأته هو بناء دعم واسع لحملة م.س.ع. في كندا، وقَدّم وما زال يقدّم دعمًا قاعديًا مهمًا لفرع أونتاريو في الاتحاد الكندي للموظّفين العموميين عقب إصداره القرار ٥٠، ومنبرًا للتنظيم في مدنٍ أخرى وعبر قطاعاتٍ وفضاءاتٍ تنظيميةٍ أخرى.

ولقد نمت مجموعاتٌ كثيرةٌ، مثل «الفنّ يردّ» (ASB)، و«طلاّب ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي» (SAIA)، و«عمّال من أجل فلسطين» (LFP)، ولجانٍ تَجْمع بين مدن متعدّدة وتتعاطى الاستراتيجيات الإعلاميةَ والبحثيةَ الآيلةَ إلى الدفع قدمًا بالمقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل. ومنذ مؤتمر م.س.ع. الذي عقده التحالفُ المذكور (أنظر أعلاه)، نما هذا التحالفُ ليغدو شبكةً عامةً ذاتَ تنسيقٍ مرنٍ في مدنٍ كنديةٍ أساسية، وتتضمّن: «حملة مقاطعة الأپارتهايد الإسرائيلي» (BIAC) في ڤانكوڤر، و«التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في ڤيكتوريا، و«التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» في مونتريال، ومجموعاتٍ مشابهةً في وينيپَغ وأوتاوا وهاليفاكس وغيرها من الأماكن.

على أنّ الحملة الوطنية الأساسية التي يخوضها «التحالفُ المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» هي مقاطعةُ مكتبات شاپترز/انديغو، عبر حثّ الناس على الطلب من هَنْرِ رايسْمَنْ وغَري شوارتز (وهما المالكان الأساسيان لأسهم أضخم شركةٍ لبيع الكتب بالتجزئة شاپترز/انديغو) بِقَطْع كلّ العلاقات المادية مع «مؤسسة HESEG للجنود المتوحِّدين.» وكانت رايسمن وشوارتز قد أنشأا هذه المؤسسةَ من أجل تقديم المنح الدراسية للمرتزقة الأجانب («الجنود المتوحِّدين») الذين أنهَوْا «بنجاح» خدمتَهم في الجيش الإسرائيلي ورَغِبوا بعد ذلك في الاستقرار في فلسطين. والحال أنّ الحملة فعّالةٌ من حيث توعية الآلاف بحقيقة الأپارتهايد الإسرائيلي، والارتباطاتِ الاقتصاديةِ المباشرة بين الشركات الكندية والقمعِ الإسرائيلي في فلسطين.

ثم إنّ اللجانَ الفرعيةَ العديدةَ المنبثقة عن «التحالف المذكور» قد دَفعتْ بعمل م.س.ع. في عددٍ من الجبهات الأخرى. وتمّ ذلك عبر تنظيم معارضَ فنية، وعروضٍ سينمائية، وجولاتِ محاضرات، وردودٍ على منظّماتٍ ومجموعات مؤيِّدة للأپارتهايد، إلخ. ومنذ الصيف وشبكةُ «طلاّب معادون للأپارتهايد الإسرائيلي» تعمل بشكلٍ ثابت على بناء ردٍّ متماسكٍ على نشر عددٍ من الرسائل في حزيران/تموز ٢٠٠٧ كتبها رؤساءُ جامعاتٍ كنديةٍ كانوا قد أدانوا «اتحادَ الجامعات والكليّات» (UCU) في بريطانيا لإقراره اقتراحًا بمناقشة المقاطعة الأكاديمية للأپارتهايد الإسرائيلي. وكانت تلك الرسائلُ قد كُتبتْ من دون استشارة لجنة الأساتذة في الجامعات، ولا الهيئاتِ الأكاديمية المقرِّرة، ولا الجسم الطلاّبي الأوسع. ومؤخّرًا عمل التحالف المذكور ـ فرع مونتريال عن كثبٍ مع «الجمعية من أجل تضامنٍ نقابي طلاّبي» (ASSÉ)، التي تمثّل ٦٠ ألف طالب من الكليّات التقنية في الكيبك، من أجل إقرار اقتراحٍ بمقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوباتٍ عليها.

ملاحظة حول القيادة، والامتيازات، وبناء التحالفات: في مواجهة الكولونيالية الاستيطانية في الداخل والخارج

إنّ إحدى السمات المهمة في عمل «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» ـ وعملِ الحركةِ الوطنية الفلسطينية وحركةِ التضامن مع شعب فلسطين في كندا بشكلٍ أعمّ ـ هي التشديدُ على الوعي بنضالاتٍ **أخرى** من أجل تقوية عملنا. وهذا يعني، في سياق الحديث عن الاتحاد الكندي للموظفين العموميين، بناءَ الروابط مع مجموعاتٍ ولوبياتٍ وحملاتٍ أخرى داخل ذلك الاتحاد تنادي بالعدالة الاجتماعية وتسعى إلى المساواة. وأما في سياقٍ أوسع، ألاّ وهو إشراكُ المجتمع الكندي عامةً، فذلك يعني انحيازًا مشابهًا إلى نضالات السكّان الأصليين من أجل السيادة، ونضالاتِ تحرُّر السُّود، والمنظّماتِ المكافحةِ للفقر، وحركاتِ حقوق المهاجرين، والمجموعاتِ المعاديةِ للحرب والإمبريالية، والحركاتِ المطالبةِ بالعدالة للسجناء، والتحالفاتِ المطالبةِ بالعدالة البيئية، إلخ...

إنّ أيّ نصر لنضالات السكّان الأصليين في أميركا الشمالية سيُفيد حتمًا في إعادة وضع النضال الفلسطيني في إطار أكثر إيجابية.

ولقد أثبتت التجربةُ بالتأكيد أنّ تنظيم العمل التضامني مع فلسطين يكون أشدَّ فعّاليةً حين يكون جزءًا من حركاتٍ اجتماعيةٍ أوسع. ذلك أنّ الطبيعة المتشابكة للعوامل السببية الماثلة في جذْرِ القمع الذي يتعرَّض له الشعبُ الفلسطيني تتطلّب استراتيجيةَ تضامنٍ متعدّدةَ الأوجه، قادرةً على بناء الروابط مع الحركات والنضالات الشبيهة. وبالفعل فقد بُنيتْ روابطُ ملهمةٌ بين هذه الحركات على امتداد أميركا الشمالية في السنوات الأخيرة.

اللافتُ للنظر بشكلٍ خاصّ هو التحالفاتُ التي صيغتْ في القسم الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الأميركية بين منظّماتٍ تَعْمل على مناهضة عَسْكرة الحدود الأميركية ـ المكسيكية (بما في ذلك بناءُ جدارٍ عملاق)، ومنظماتٍ تَعْمل على التضامن مع النضالات المناهضة لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي. وبالمثل، فإنّ العمل بين منظّمات التضامن مع الشعب الفلسطيني ومنظّماتِ التضامن مع الناجين من إعصار كاتارينا ساعد على بناء روابط مهمّة في النضال من أجل تطبيق حق عودة الأفارقة الأميركيين المهجّرينَ داخليّاً إلى نيو أورليانز، وحقِّ عودةِ الفلسطينيين إلى وطنهم.

وفي سياق أميركا الشمالية كان حاسمًا جدّاً بالنسبة إلى العاملين على التضامن مع الفلسطينيين أن يَفهموا السياقَ الاستيطاني ـ الكولونيالي الذي يَنْشطون في خضمّه. فمن الصعب أن نعتقد أنّ حكومات أميركا الشمالية ستعترف بحقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم إنْ هي واصلتْ إنكارَ حقوق شعوبها الأصلية نفسِها في تقرير مصيرها وسيادتها. إنّ أيَّ نصرٍ لنضالات السكّان الأصليين في أميركا الشمالية سيُفيد حتمًا في إعادة وضع النضال الفلسطيني في إطارٍ أكثرَ إيجابيةً. وفي كندا عنى ذلك ويعني أنّ المنظمات الفلسطينية والمنظّمات المتضامنة مع الفلسطينيين شاركتْ وتشارك بنشاطٍ في مطالبة السكّان الأصليين بأمة سيكوپيمي (Secwepeme) في «منتجع قمم الشمس» (Sun Peaks Resort)، وبأرض الأنيشيناب في غراسي ناروز، وبأرض الموهوك والهودنسون في تيندیناغا وكانِستون وكانهستاك وكاهناواكي. وهذا الشكل من التضامن بات يعني في الفترة الأخيرة دعمًا فاعلاً للسجين السياسي، ابنِ كندا الأصلي، شون برانت، وبناءَ شبكةٍ مضادّةٍ للألعاب الأولمبية ـ شبيهةٍ بما جرى أثناء الألعاب الأولمبية في سيدني ـ من أجل وضع نضالات السكّان الأصليين السيادية في قلب الأَجَنْدة أثناء الألعاب الشتوية الأولمبية في ڤانكوڤر عام ٢٠١٠.

وفوق ذلك كلّه كان وما يزال من المهمّ مواصلةُ التشديدِ على الجهة التي تَصْدر عنها قيادةُ النضال من أجل مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع.). ذلك أنّه ينبغي أن يواصِلَ ناشطو التضامن مع الشعب الفلسطيني احترامَ القيادة المباشرة من أكثر المتضرِّرين من السياسات الأپارتهادية الإسرائيلية، أيْ من المنظّمات الفلسطينية التي تمثّل مختلفَ مكوّنات الشعب الفلسطيني. وهذا يصحّ بشكلٍ خاصّ اليومَ بعد أن انبثق موقفٌ واضحٌ لا لبسَ فيه من المجتمع المدني الفلسطيني بالدعوة إلى م.س.ع.

إنّ «التحالف المعادي للأپارتهايد الإسرائيلي» ومنظّماتٍ أخرى في كندا تسعى إلى العمل الوثيق مع قيادة حملات م.س.ع. في فلسطين، بما فيها «الحملةُ الفلسطينيةُ للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI) و«اتّجاه» و«بديل» و«الحملة الشعبية لإسقاط جدار الفصل العنصري» إلخ... من أجل مُناغمةِ خصوصيةِ العمل التضامني مع فلسطين في كندا مع التياراتِ الكونيةِ الأوسع التي تَدْفع قُدُمًا بحملة م.س.ع. كما أنّه يتمّ العملُ الوثيقُ أيضًا مع حلفاء في بلاد مثل المملكة البريطانية وجنوبي أفريقيا سعيًا إلى تنسيق حملاتٍ عالميةٍ استجابةً للدعوات القادمة من فلسطين، ولتبادل الخبرات أثناء اللحظاتِ الحاسمةِ من الصراع.

كول كيليبَرْدا

عضو في الاتحاد الكندي للموظفين العموميين (CUPE) وأحد المنظمين في «التحالف ضدّ الأپارتهايد الإسرائيلي».

مقاطعة إسرائيل (١)

المقاطعة: من البطاطا إلى البرتقال إلى الحرية

روني كاسريلز

نَبَع الحافزُ إلى حملة المقاطعة العالمية لجنوب أفريقيا الأپارتهادية من نجاحات مقاطعاتنا الداخلية المحلّية المبكّرة. وقد اتُّخذتْ هذه الأخيرةُ جزءًا من المقاومة الشعبية لقوانين العزل العنصري، وهي مقاومةٌ ارتبطتْ بـ «حملة التحدّي» في الخمسينيات، وكانت حملةُ مقاطعة البطاطا مثالاً عليها. هذه المقاطعة استَهْدفتْ مزارعي البطاطا البيضَ، الذين كانوا يَستخدمون مُنتهكي قوانين المرور من السُّود ـ أولئك الذين تحدَّوْا قوانينَ المرور البغيضة [من منطقةٍ إلى أخرى] ـ للعمل في مزارعهم، فيُخْضعونهم للذّلّ اليومي والضربِ بل والموتِ أيضًا.

اشمئزازًا من الأوضاع المريعة الشبيهة بأوضاع العبيد في تلك المزارع، جاءت الدعوةُ إلى مقاطعة كلّ المنتوجات البطاطيّة، ومِنْ ضمنِها رقائقُ البطاطا المقليّة، لتَحْشدَ ضغطًا هائلاً على مصالح الشركات المعنيّة. ومثلما كان رفضُ شعبنا لشراء البطاطا رمزًا لنضالنا ضدّ الأپارتهايد، كان رفضُ المجتمع الدولي لشراءِ البرتقال الجنوبأفريقي لاحقًا رمزًا لتضامنه مع قضيتنا.

تعليقًا على أهمية التضامن الدولي في سحق نظام الأپارتهايد الخبيث، وعلى أوجه الشبه بين الكفاحيْن الجنوبأفريقي والفلسطيني، كَتَبَ رئيسُ الأساقفة والحائزُ جائزةَ نوبل للسلام دَزْموند تُوتُو ما يلي:

«إنّ نهاية الأپارتهايد تَمْثلُ واحدًا من الإنجازات التي تكلَّلَتْ بالنجاح في القرن الماضي، ولكنّنا لم نكن سننجح لولا مساعدةُ الضغط الدولي... وثمة حركةٌ مماثلةٌ تتشكّل [اليومَ]، ولكنّها تَهْدف هذه المرةَ إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي... إنّ هذه التكتيكات ليست أوجهَ التوازي الوحيدةَ مع النضال ضدّ الأپارتهايد. فقاطنو المعازل الجنوبأفريقية البارحةَ قادرون على أن يُخْبروك عن الحياة اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلّة [بسبب أوجه الشبه]... وإذا انتهى الأپارتهايد، فيُمْكن أن ينتهي الاحتلالُ [الإسرائيلي] أيضًا، ولكنْ على القوة الأخلاقية والضغطِ الدولي أن يكونا بالحزمِ الذي كانا عليه [أثناء مقاومة الأپارتهايد].»[١]

يجب عدمُ التقليل من تقدير أثرِ تصريحاتٍ كهذه، لأنها تُثْبت القولَ المأثور: «الحقيقة تَجْرح.» وهذه التصريحات في الحقيقة أدّت إلى أن يصبح رئيسُ الأساقفة تُوتُو آخرَ المستهدَفين أمام سلسلة الآلة الدعائية الصهيونية الطويلة. ومؤخّرًا، سُحبتْ من تُوتُو سريعًا الدعوةُ إلى إلقاء كلمة في جامعة في الولايات المتحدة بعد أن تلقّت هذه الأخيرةُ شكاوى تَسِمُ على نحوٍ عبثيّ راعيَ «مركز الهولوكوست الجنوبأفريقي» هذا بالمعادي للسامية، لمجرّد تجرُّئه على قول الحقيقة. لكنْ لم يستطع الأپارتهايد أن يسكته ولا تلك الشكاوى. ذلك أنّ أكاذيبهم سُرعان ما افتُضِحتْ، وتحديدًا بسبب الاحتجاج الجماهيري العالمي الذي أثارتْه، وأدّى إلى اعتذار الجامعة عن أفعالها التي لا أساس لها، فتبيّنتْ بذلك ـ وبشكلٍ محسوسٍ ـ أهميةُ «الضغط العالمي الحازم» الذي أشار إليه توتو.

❖ ❖ ❖

على أنّ هذا الضغط، وإنْ كان ضروريّاً، لا يَحْدث في فراغ أو عزلة. وهذا ما لا يتّضح في حالة الحملة الدولية لعزل الأپارتهايد فحسب، بل أيضًا في حالة الحملة الدولية المطالبة بانسحاب القوات الأميركية من ڤيتنام. فهذه الحملة الأخيرة تَبرز مثالاً حديثًا في القرن العشرين على البلد الذي استُحضِر فيه البعدُ العالميُّ بنجاح، كجزءٍ من نضالٍ أوسع من أجل الحرية والاستقلال. والحقّ أنّ المقاربة التي تبنّاها الڤيتناميون أثّرتْ تأثيرًا كبيرًا في حركة التحرّر الجنوبأفريقية عقب زيارة وفدٍ من المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) إلى ڤيتنام عامَ ١٩٧٨.

وفي الحالتيْن تمثَّلَ النجاحُ في أنّ الدعوة إلى التضامن الدولي كانت عنصرًا هامّاً من إستراتيجية شاملة متعدّدةِ الأبعاد في طبيعتها؛ وكانت العناصرُ الأخرى متّجهةً في الأساس إلى تأمينِ الوحدة القصوى بين المقهورين في نضالاتٍ فاعلةٍ ضدّ عدوٍّ مشترك. وهذه الوحدة كانت أساسية؛ ذلك أنّ شتّى ضروب الطغاة عبر التاريخ كانوا قد استَخدموا استراتيجيةَ «فرِّقْ تَسُدْ» لكي يُبْقوا الشعوبَ المقهورةَ ضعيفةً ويَسْحقوا مقاومتَها ـ وهذا

١ ـ Archbishop Desmond Tutu, "Against Israeli Apartheid," **The Nation**, 15 July 2002, www.thenation.com.

أول دروس مقاطعة الأپارتهايد في جنوب أفريقيا هو أنّ المقاطعة الدولية نبعتْ من نجاحات مقاطعاتنا المحليّة الداخلية على امتداد مسيرة النضال.

ما يَعْرفه الفلسطينيون تمامَ المعرفة. وهذه الوحدة تخطّت المقهورين، الذين ظلّوا مع ذلك نقطةَ تركيز النضال وقوّته القائدة، لتَشْملَ ما سمَّيناه في جنوبي أفريقيا «عزلَ مركز الرجعية» ـ وهذا يتضمّن الوصولَ إلى أقسام من قاعدة **القامعين** الاجتماعية نفسها، محليّاً وعالميّاً، بهدف تحييدهم أو كسبهم. هنا تُقدِّم «حركاتُ المعترض الضميريّ» التي تطوّرتْ في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ـ مثل حركة الرافضين للجندية في إسرائيل (refuseniks) إلى حدٍّ كبير ـ مثالاً جبّارًا، إذ يَرْفض المجنَّدون علنًا المشاركةَ في حربٍ ظالمة.

وعلى هذا، لم يكن ثمة عنصرٌ واحدٌ في الإستراتيجية الشاملة يَسْتبعد العناصرَ الباقية. وهكذا يُلْهم نضالُ الشعب دعمًا دوليّاً، مثلما يُلْهم الدعمُ الدولي بدوره نضالَ الشعب؛ بحيث إنّ الواحدَ منهما يَلأَمُ الثاني ويعزّزُه.

وفي الحالتيْن تمثَّلَ النجاحُ في أنّ الدعوة إلى التضامن الدولي جاءت، بلا أدنى لبْس، من قِبل قيادتيْ حركتَي التحرُّر بالنيابة عن المقهورين الذين استطاعوا ـ من خلال طريقة إدارتهم لنضالاتهم الحازمة ـ أن يُظْهروا تفوُّقَهم الأخلاقيَّ على عدوّهم، وعدالةَ قضيتهم. وبالعبارة النبوئية للأيقونة الثورية الڤيتنامية هوشي منْه، التي ردّد صداها قادةُ المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، فإنّ «الحربَ التي تشنُّها مقاومتُنا ستنتصر لأنّها قضيةٌ عادلةٌ تحظى بموافقة شعوب العالم ودعمهما.»(١)

هذان النضالان كانا مدعومَيْن فعلاً، على الرغم من سياقٍ متحدٍّ حصلا فيه، ألا وهو سياقُ عالم قَسَمَتْه الحربُ الباردة. فلقد استطاعت الشعوبُ المحبّةُ للحرية أن تعلو فوق تهديد «الأحمر، أو الأسود، أو الإرهابي» الذي يروِّجه القامعُ، وأن تتّحدَ وتعبِّر جماعيّاً عن اشمئزازها من المظالم المرتكبة.

❖ ❖ ❖

لقد اخترتُ أن أعالج المفاهيمَ السابق ذكرُها ـ مفاهيمَ عدالةِ القضية، والسّموِّ الأخلاقي، ووحدةِ العمل ـ لأبيِّن أنّه لكي ينجحَ أيُّ عنصرٍ في استراتيجية شاملة فإنّ عليه أن ينبعَ من هذه العقائد المركزية. وأعتقد أنّ هذا ذو صلةٍ متميّزة بحشد الدعم الدولي لحملة «مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (م.س.ع.).

بعد هذا أَنتقلُ إلى تأمّل بعض الدروس التي يُمْكننا استخلاصُها من تطوّر جهودنا الدولية الساعية إلى عزل جنوب أفريقيا الأپارتهايدية. و**أولُ** الدروس، كما سبق الذِّكْرُ، هو أنّ المقاطعة الدولية نبعتْ من نجاحات مقاطعاتنا المحلّية الداخلية التي اتُّخذتْ، في حقيقة الأمر، على امتداد مسيرة النضال. وأنا أثيرُ هذه النقطةَ لأنّ تلك المقاطعات لم تكن وسائلَ قيّمةً لتأمين التعبئة الداخلية فحسب، بل بيّنتْ للخارج أيضًا أنّ الدعوةَ إلى عزل جنوب أفريقيا دوليّاً قد نبعتْ من الناس أنفسهم. ولقد كانت هذه رسالةً تمّ التشديدُ عليها بشكلٍ ثابت، مبيِّنةً أنّ المنخرطين في الحملة العالمية لم يكونوا يعملون نيابةً عن الأفارقة الجنوبيين السود بل بالاشتراك معهم.

إنّ التفسير الذي يقدّمه رئيسُ المؤتمر الوطني الأفريقي، الزعيم البرت لوثولي (A. Luthuli)، في الدعوة التي وجّهها إلى الشعب البريطاني عامَ ١٩٥٩، منوِّرٌ هنا. فهو يقول: «لقد زُعم أنّ غيرَ البِيض سيكونون أوائلَ المتضرِّرين من المقاطعات الخارجية. وقد يكون هذا صحيحًا، غير أنّ كلّ منظّمة تحظى... بتأييدِ غير البيض في جنوب أفريقيا تؤيِّد تلك المقاطعات. والبديل من استخدام هذه الأسلحة هو الاستمرارُ في الوضع الحاليّ، والاحتمالُ القاتمُ لاستمرار التمييز الذي لا ينتهي. إنّ المقاطعة الاقتصادية هي طريقةٌ يستطيع العالمُ بأسره أن يبيِّن من خلالها للسلطات الجنوبأفريقية أنّ عليها أن تُصْلح وسائلَها، أو أن تعاني بسببها.»(٢)

---

١ ـ Former Prime Minister of the Democratic Republic of Vietnam Pham Van Dong, **Ho Chi Minh Thought Will Light Our Path Forever** (Vietnam: The Gioi Publishers, 2002).

٢ ـ Statement by Albert Luthuli, Jointly with Dr Gm Naicker and Peter Brown, "Appealing to the British People to Boycott South Africa," December 1959, www.liberation.org.za.

المقاطعة: من البطاطا إلى البرتقال إلى الحرية

والحقّ أنّ هذا المنطق قابلٌ لأن ينطبق انطباقًا مباشرًا على حملة م.س.ع.، إذ نرى فيضانًا مفاجئًا من «القلق» يبديه أشخاصٌ لم يهتمّوا يومًا بمعاناة الفلسطينيين ـ وهم يُشْبهون في ذلك كثيرًا أشخاصًا لم يهتمّوا بمصيبة السود في جنوبي أفريقيا ـ ولكنّهم يجادلون ضدّ المقاطعة، زاعمين أنّها ستؤْذي قضية مَنْ تسعى المقاطعةُ إلى دعمهم!

ثاني الدروس هو أنّه حين يعود كثيرٌ منا بالذاكرة إلى الحركة الواسعة المعادية للأپارتهايد التي قامت بها المنظّماتُ غيرُ الحكومية والعالمية، والغالبيةُ العظمى من حكومات العالم، وقام بها (وهنا الأهمُّ) أفرادٌ ملتزمون لا يُحْصَوْن، فإنّنا غالبًا ما ننسى الأصولَ المتواضعةَ لهذه الحركة. فهي تأسّستْ أولَ الأمر بوصفها حركةَ مقاطعةٍ في بريطانيا في حزيران ١٩٥٩، مركّزةً عملَها بشكلٍ خاصّ على المنتوجات الجنوبأفريقية. وقد أكّد الرئيسُ الراحل لتانزانيا، جوليوس نيريرا، الذي تحدّث عند انطلاقها، فقال: «إنّنا لا نطلب منكم، أيُّها الشعبُ البريطاني، أيَّ أمرٍ خاصّ. إنّنا لا نطلب منكم إلاّ أن تَسْحبوا تأييدَكم للأپارتهايد عبر امتناعكم عن شراء منتوجات جنوبأفريقية.»[١] والحركة لم تتطوّر لتصبح الحركةَ العالميةَ التي نَعْرفها إلاّ بعد مجزرة شاربڤيل سنة ١٩٦٠، إذ وَسّعتْ نشاطاتِها بما يتعدّى مقاطعةَ المنتوجات الجنوبأفريقية لتَشْمل المقاطعاتِ الأكاديميةَ والثقافيةَ والرياضيةَ، فضلاً عن الحملة من أجل سحب الاستثمارات العالمية من جنوب أفريقيا وفرضِ العقوبات على هذا البلد.

المغزى هنا هو أنّ الأمر استغرق بعضَ الوقت لكي تستطيع الحركةُ بناءَ نفسها فتصبحَ القوةَ الهائلةَ التي صارَتْها في نهاية المطاف. وهذا لا يعني أنّه لم تكن هناك إنجازاتٌ مبكّرة، بل كانت هناك إنجازاتٌ كثيرةٌ، إلاّ أنّنا استطعنا أن نَدْفع بها قُدُمًا من خلال استهداف النقاط التي تُوصِلُ رسالتَنا بفعّاليةٍ مع أنّها كانت سَهْلةَ التحقيق نسبيًا. مثالاً على ذلك: المقاطعة الرياضية.

فلقد اخترقتْ هذه المقاطعةُ لبّ البِيض الجنوبأفارقة، الذي قدّموا في النهاية دعمَهم لعملية التفاوض بين عاميْ ١٩٩٠ و١٩٩٤ بعد أن تَعِبوا وملّوا من معاملتهم كالمجذومين [المنبوذين] على الجبهة الرياضية! وما بدأ بحظرٍ في الستينيات على الألعاب الأولمبية ما لبث أن تبعتْه احتجاجاتٌ ضخمةٌ على كثير من حقول الكريكيت والرّغْبي في بلدانٍ مثل بريطانيا وإيرلندا ونيوزيلندا وأوستراليا ـ وهي احتجاجاتٌ شدّت انتباهَ العالم إليها. وهذه النشاطات أدّت في النهاية إلى استبعاد جنوب أفريقيا الأپارتهايدية من كلّ حدثٍ رياضيّ عالميّ كبير.

إنّني لا أدعو إلى تجاهل العقوبات (Sanctions) وسحب الاستثمارات (Divestment). بل إنّ البعض جادل بأنّ سَحْبَ الاستثمارات من جنوبي أفريقيا هو الذي قَصَمَ في النهاية ظهرَ الأپارتهايد. فمنذ العام ١٩٨٥، عقب إعلان حالة الطوارئ، رَفَضتْ أقسامٌ من المجتمع المصرفي العالمي تجديدَ قروض جنوبي أفريقيا. وإذ عجز نظامُ الفصل العنصري عن تدبير التمويل في الخارج، فقد أَغرق البلادَ في أزمةٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ لولبيةٍ لم يستطع الخروجَ منها.[٢] وهذا يبيّن بوضوحٍ أهميةَ أبعاد [المقاطعة] كلّها.

غير أنّ سَحْب الاستثمارات وفرضَ العقوبات يعتمدان اعتمادًا كبيرًا على البلدان والمؤسّسات من أجل تحصيل نتيجةٍ مستمرّة. وهذا يعني غالبًا أنّهما أبطأُ في تحقيق الزخم المطلوب على المدى القريب، في حين أنّ المقاطعة تعتمد أساسًا على أفعال **الأفراد**، أي المستهلكين. ولو نظرنا إلى إسرائيل، فإنّ مقاطعةَ البضائع التي تُنتَج في المستوطنات غير الشرعية [على أراضي ١٩٦٧] هي الهدفُ الواضحُ، والملائمُ، والجاهزُ، لحشد العالم من حوله. وبالمثل، فإنّ الحملة من أجل طرد إسرائيل من كأس اتحاد الجمعيات الأوروبية لكرة القدم (UEFA) ومن مسابقة الأغنية Eurovision قد يُعتبَرُ هو أيضًا هدفًا مباشرًا وبارزًا.

١ ـ ٢ ـ **The Anti-Apartheid Movement: A 40-Year Perspective**, June 25-26 June 1999 (London: South Africa House).

نتعهّد، كجنوبأفريقيين، بتقديم دعمنا لحملة المقاطعة لا لأنّنا ملزمون أخلاقياً فحسب... بل لأنّنا نعرف أيضاً، كما قال رئيسنا السابق نلسون مانديلا، أنّ حريّتنا ناقصة من دون حرية الفلسطينيين.

الدرسُ **الثالث** هو أنّ القوة الحقيقية للحركة المعادية للأپارتهايد تَكْمن في أنّها استندتْ بطبيعتها إلى الجماهير، واستمدّت دعمَها الأساسَ من القواعد الشعبية، ولاسيّما في بريطانيا وأوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأوستراليا، حيث كان الإسنادُ الحكومي للحملة أقلَّ من مرحِّبٍ حتى زمنٍ متأخّرٍ كثيرًا. وقد استطاعت تلك الحركة أن تستقطب عمقَ الدعم وسعتَه هذيْن لأنّها كانت ـ شأنَ حركة التحرّر التي انبثقتْ منها ـ جبهةً واسعة تقدِّم ملاذًا لجميع الألوانِ والعقائدِ والقناعات. كلُّ ما كان مطلوبًا آنذاك هو الالتزامُ بالعملِ على إنهاء الأپارتهايد. ولقد ضَربتْ تلك الحركةُ على أوتارِ قضايا كان يَسْهل على الناس العاديين أن يتماهَوْا معها: ففي إيرلندا مثلاً استندتْ إلى تجربة الخراب الذي سبّبتْه الكولونياليةُ البريطانيةُ، في حين استحضرتْ في أميركا تجربةَ العنصرية وتدمير العبيد. كما أنّها كانت قادرةً على أَقْلمة [أَوْ تبْيِئة] أساليبها، كي تَضْمن أن تبقى على صلةٍ بأوضاعٍ محدّدة، مدركةً أنّ الاستراتيجيات الملائمة في هذا السياق المحلّيِّ أو الوطني قد لا تكون فعّالةً بالضرورة في سياقاتٍ أخرى.

هذه المقاربة، التي عزّزتْ حملة م. س. ع. أيضًا، هي التي ينبغي أن تكون في مقدّمة جهودنا. فنحن لا نَمْلك أن نَسمح لأية انقساماتٍ غير ضرورية بأن تَحْرفَنا عن هدفنا النهائي، وعلينا أن نَضْمن أن نُبقي تركيزَنا على ما يوحِّدُنا.

الدرس **الرابع** هو أنّ كثيرًا من عمل حركة مناهضة الأپارتهايد اعتنى بالمعلومات والتوعية. ولقد تركّز هذا العملُ على فضح طبيعة الأپارتهايد، وتفجير الأساطيرِ وتكتيكاتِ التخويف التي نَشَرها النظامُ والتي كانت عظيمةَ الشبه بتكتيكات نظيرتها الصهيونية.

وبالمثل، فإنّه كلّما تطوّرتْ حملةُ م.س.ع. وَجَبَ أن نَضْمن أن نكون مستعدّين تمامًا للانخراط في مسعًى شبيه. علينا أن نَرفض الزعمَ بوجود «توازن» في التعامل مع المجرم الإسرائيلي والضحية الفلسطيني، وبأنّ الوحشيةَ الإسرائيليةَ هي محضُ استجابةٍ للهواجس الأمنية. وإذ نَفْعل ذلك فإنّ علينا أن نُبرزَ إلى النور نظامَ إسرائيل الحصينَ [الذي هو مزيجٌ] من الكولونياليةِ والعنصريةِ وحرمانِ الفلسطينيين حقوقَهم الإنسانيةَ ـ وهو نظامٌ شبيهٌ بنظام جنوب أفريقيا الأپارتهايدي. فهذا هو، في نهاية المطاف، المصدرُ الأساس للنزاع [الفلسطيني ـ الإسرائيلي].

تلكم هي الحقيقةُ التي يتردّد صداها مع شهادة رئيس الأساقفة تُوتُو حين يؤكّد أنّ «بعضَ الناس يستشيطون غيظًا للمقارنة المعقودة بين النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وما حَدَثَ في جنوب أفريقيا... إلاّ أنّ المقارنة بالنسبة إلى مَنْ عاشوا الأهوالَ السالبةَ للإنسانية في الحقبة الأپارتهايدية ليست ملائمةً فحسب، بل ودقيقةً أيضًا... إنْ كان لنا أن نحافظَ على الأمل في إمكانية تبدُّل الأمور.»[١]

إنّنا من خلال حملة م. س. ع.، مترافقةً مع النضالات الداخلية التي يخوضها الشعبُ الفلسطيني، نستطيع أن نَضْمن أنّ مَنْ رَفَضوا إلى الآن الإقرارَ بهذه الحقيقة سيُضْطرّون في النهاية إلى الاعتراف بأنْ لا خيار لديهم سوى الإقرار بها. ونحن، كجنوبأفريقيين، نتعهّد بتقديم دعمنا اللامحدود لهذه الحملة، لا لأنّنا مُلْزَمون [أخلاقيّاً] بذلك لكوننا أَفَدْنا في السابق من الدعم الدوليّ السخيّ فحسب، بل لأنّنا، أيضًا، كما قال رئيسُنا السابق نلسون مانديلا، «نَعرف أكثرَ ممّا ينبغي أنّ حريّتنا ناقصةٌ من دون حرية الفلسطينيين.»[٢]

جنوب أفريقيا

روني كاسريلز

وزير في حكومة جنوبي أفريقيا منذ العام ١٩٨٤، وهو حالياً وزيرُ الشؤون الاستخباراتية. تقلّدَ منذ الستينيات، بوصفه عضوًا في «المؤتمر الوطني الأفريقي،» مناصبَ متعدّدةً، بما فيها رئاسةُ الاستخبارات في الجناح العسكري في المؤتمر المذكور. وهو مؤلّف كتبٍ عديدةٍ ومقالاتٍ منشورةٍ كثيرة، وضمنها كُتيّبٌ للمؤتمر الوطني الأفريقي بعنوان: **David & Goliath–Who is Who in the Middle East.**

١ ـ Archbishop Desmond Tutu, "Realising God's Dream for the Holy Land," **The Boston Globe**, October 26, 2007.

٢ ـ Nelson Mandela, International Day of Solidarity with the Palestinian people, Pretoria, 4 December, 1997.

مقاطعة إسرائيل (١)

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالةٌ خاصةٌ؟

سوزان بلاكْوِلْ

في أيار ١٩٨٠، أقرّت «جمعيةُ أساتذة الجامعات» (ج.أ.ج.)، وهي نقابةٌ تمثّل الهيئةَ الأكاديميةَ والإداريةَ العليا في الجامعات البريطانية، قرارًا بالغَ الأهمية في مجلسها السنوي. وقد نصّ هذا القرار (ويحمل الرقم ٢٩) على التالي: «يعيد المجلسُ التشديدَ على معارضته الكاملة لسياسات الأپارتهايد والرقابة على العمل الأكاديمي والكتب والأدب إلخ، ويؤْمن بأنّ أكثر الأعمال فعّاليةً هو فرضُ مقاطعةٍ شاملةٍ على أيّ شكلٍ من أشكال الاتصالِ بالجامعات الجنوبأفريقية والأكاديميين الجنوبأفريقيين.» وبعد سبع سنوات أقرّ المجلس القرارَ رقم ٤٣ الذي طَلب من «اللجنة التنفيذية وممثّلي مؤتمر النقابة في ج.أ.ج. الضغطَ على مؤتمر النقابة من أجل تبنّي سياسة حصار اقتصادي شامل على جنوبي أفريقيا من قِبل حركة النقابات.» والحال أنّ سياسة ج.أ.ج. بفرض المقاطعة على جنوبي أفريقيا لم تُرفعْ حتى كانون الأول ١٩٩٣.

السؤال الذي يقفز فورًا إلى الذهن هو: لماذا لم يتمّ حتى الآن إقرارُ مثل هذه القرارات الكاسحة في النقابات الأكاديمية البريطانية بحقّ الأپارتهايد **الإسرائيلي**؟ ثمة عددٌ من العوامل المحتملة التي تقترح ذاتَها للإجابة. **الأول**، هو أنّ المقاطعات لا تُبنى بين ليلةٍ وضحاها: إذ من الممكن القولُ إنّ الأپارتهايد في جنوبي أفريقيا بدأ سنةَ ١٩٤٨، ولكنّ أولَ مقاطعةٍ لبضائع من جنوب أفريقيا (ولاسيّما الفاكهةُ والسجائر) لم تبدأ إلاّ بعد عقدٍ كامل، وتحديدًا في ٢٦ حزيران ١٩٥٩، ولم تبدأ ج.أ.ج. في بريطانيا مقاطعتَها الأكاديميةَ لجنوب أفريقيا إلاّ بعد ٣٢ سنةً من بدء الأپارتهايد. وحين نقارن ذلك بوضع مقاطعة إسرائيل، فإنّنا، ولو اتّخذنا من الاحتلال عامَ ٦٧، بدلاً من النكبة عامَ ٤٨، نقطةَ انطلاق، فقد طال موعدُ بدء حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها بعد واحدٍ وأربعين عامًا. غير أنّ الدعوةَ الفلسطينيةَ الرسميةَ الأولى إلى المقاطعة لم تطلَقْ إلاّ في العام ٢٠٠٤. إذن، من وجهة النظر هذه، يمكن القولُ إنّ حملةَ مقاطعة إسرائيل تنمو بسرعةٍ مثيرةٍ للإعجاب بعد انطلاقتها المتأخّرة إلى حدٍّ ما.

العامل **الثاني** هو أنّه حين كانت ج.أ.ج. تناقش مسألةَ إصدار القرار ٢٩، كانت واثقةً بأنّها تشارك في حملةٍ مدعومةٍ من الأونسكو و«مجلس أوروبا» والكومونولث والأمم المتحدة، وجميعُها سبق أن أَجمعتْ على أنّ سياسة المقاطعة الثقافية الشاملة لجنوب أفريقيا ستَنْجح على الأرجح في تغيير سياستها الداخلية. أما في حالة الدعوة الفلسطينية إلى مقاطعة إسرائيل اليوم، فإنّ الكومونولث غيرُ ذي صلة. كما أنّ الأمم المتحدة ـ على رغم إقرارها مئاتِ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية بإدانة تصرّف إسرائيل حيال الأراضي الفلسطينية ـ لم تَدْعُ يومًا إلى المقاطعة، ويَصْعب أن تَفعل ذلك ما دامت الولاياتُ المتحدةُ عضوًا في مجلس الأمن. أما الأونسكو فقد دانها الناشطون الفلسطينيون بسبب معاييرها المزدوجة، إذ هي تَدْعم إنشاءَ المنظمة العلمية الإسرائيلية ـ الفلسطينية (IPSO) خلافًا لقرار المجلس الفلسطيني للتعليم العالي الذي رَفَضَ مرارًا وتكرارًا «التعاونَ التقني والعلمي بين الجامعات الفلسطينية والإسرائيلية.»[١] وفي الأثناء تقدَّمَ رئيسُ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) مؤخّرًا باقتراح إقامة منتدًى ثلاثيّ مكوَّنٍ من الكنيست الإسرائيلي والمجلس التشريعي الفلسطيني والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.[٢]

العامل **الثالث** هو ما تَذْكره وثيقةٌ أصدرتْها ج.أ.ج. وجاء فيها: «لعلّ أهمَّ الأمور هو الدعمُ الذي تحظى به مثلُ هذه المقاطعة [مقاطعةُ الأپارتهايد في جنوبي أفريقيا] من قِبل المنخرطين

١ ـ Omar Barghouti and Jacqueline Sfeir, "Between South Africa and Israel: UNESCO's Double-Standards," The Electronic Intifada 3 March 2005, http://www.monabaker.com/pMachine/more.php?id=A2669_0_1_0_M

٢ ـ http://assembly.coe.int/ASP/Press/StopPressView.asp?ID=1942.

الأمم المتحدة أقرّت مقاطعة جنوب أفريقيا، لكنّها لم تدعُ يوماً إلى مقاطعة إسرائيل، ويصعب أن تفعل ذلك ما دامت الولايات المتحدة عضواً في مجلس الأمن.

داخل جنوبي أفريقيا في النضال من أجل الحرية، وبخاصةٍ المؤتمرُ الوطني الأفريقي.» المؤسف أنّه ليست ثمة منظمةٌ شبيهةٌ بالمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في فلسطين: فالحملات التعبوية، مثلُ «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI) و«بديل،» تسعى إلى ملء الفراغ الذي كان يُتوقّع أن تسدَّه منظمةُ التحرير الفلسطينية.

وقد يمضي المرءُ فيلاحظ، على سبيل المثال، الدعمَ الذي قدّمه «الاتحادُ الوطنيُّ للطلاّب» لأشكال مقاطعة جنوب أفريقيا أثناء حكم الأپارتهايد، ثم يقارن ذلك بتبنّي الاتحاد في مؤتمره السنوي عامَ ٢٠٠٧ لـ «التعريف الأوليّ لمعاداة السامية» بحسب مركز المراقبة التابع للاتحاد الأوروبي (EUMC, 2004). فهذا التعريف يَشْمل «حرمانَ الشعب اليهودي حقَّه في تقرير المصير (من خلال الزعم، مثلاً، أنّ وجود دولة إسرائيل مسعًى عنصريّ)» و«رَسْمَ المقارنات بين سياسةِ إسرائيل الحالية وسياسةِ النازيين.»

لكنْ، عند هذا الحدّ، من الضروري أن نتوقّف ونسأل: لماذا لا يجد الفلسطينيون الداعون إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع.) الاستجابةَ عينَها من المجتمع الدولي التي حَصَلَ عليها نظراؤهم السودُ في جنوب أفريقيا؟ وعلى الجواب أن يكون كالتالي: إنّ إسرائيل تُعتبر، إلى حدٍّ ما، مختلفة. ولمن يسألونني «لماذا تُفْردين إسرائيل [أيْ تميِّزينها]؟» أجيبُهم بأنّني لا أفعل ذلك، وإنّما أَوْمن ببساطة أنّ على إسرائيل أن تَخْضع للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة شأنَ أيِّ دولةٍ أخرى. إنّ الساعين إلى إعفاء إسرائيل من قوانين محكمة العدل الدولية، مثلاً، هم الذين يمكن أن نتّهمهم حقّاً بإفراد [أو تمييز] إسرائيل ومعاملتها معاملةً خاصةً.

ولذلك حين أَقرّ المجلس السنوي لـ ج.أ.ج. عامَ ٢٠٠٥ قراراتٍ تدعو أعضاءها إلى مقاطعة جامعةِ بار ـ إيلان (بسبب تورُّطها في «كليّة يهودا والسامرة» الموجودةِ في مستوطنة آرييل غيرِ الشرعية [بموجب القانون الدولي]) وجامعةِ حيفا (لإساءة معاملتها الباحثَ الأكاديميَّ المعارضَ إيلان پاپِهْ)، تكشّفتْ أحداثٌ غيرُ مسبوقة. فعلى حدّ علمي لم يسبقْ للاتحاد الذي أنتمي إليه أن تلقّى رسالةً من محام[١] يهدِّده باتخاذ تدبير قضائيّ بتهمة التشهير بسبب نشر الاتحاد على موقعه الإلكتروني اقتراحًا مقدَّمًا إلى الكونغرس. ولم يسبقْ لأيٍّ كان، ناهيكَ بمحامٍ، أن أثار قضيةً لأنّ رئيس المجلس قلّص النقاشَ حول أحد القرارات بسبب ضيق الوقت: فمن الشائع، بحسب تجربتي، أن تُحتسب الأصواتُ في لقاءات مجلس ج.أ.ج. من دون نقاش، أو بنقاش قليل، وذلك بغية إنهاء كلّ المواد على أجندة اللقاء. ومع أنّ قلّةَ نقاش القرارات الخاصة بإسرائيل عام ٢٠٠٥ كان أمرًا مؤسفًا بالتأكيد، فإنه لم تكن ثمة مؤامرةٌ على الإطلاق من طرف اللجنة المركزية لمنع النقاش. وأعتقد أنّ السبب الرئيس لإقرار الاقتراحات لا يعود إلى قلّة النقاش، وإنّما لأنّ قيادة ج.أ.ج.، التي عارضتْ بشدّة كلَّ الاقتراحات للمقاطعة، كانت قد قَوّضتْ صدقيتَها بنفسها من قبلُ حين طَرَحت اقتراحًا يدعو إلى بناء روابط مع كُلٍّ من «اتحاد نقابات أساتذة وموظّفي الجامعات الفلسطينية» و«الاتحاد الإسرائيلي للتعليم العالي،» وذلك بهدف خلق التوازن. ولكنْ في كلمتي الداعية إلى تعديل الاقتراح أَشَرْتُ إلى أنه ليست ثمة منظمةٌ إسرائيليةٌ بهذا الاسم، فتمّ التسليمُ بما قلتُ، وأَقرّ المجلسُ التعديلَ كما ينبغي، وهو ما تَرَكَ ج.أ.ج. تتبنّى سياسةَ إقامة الصلات بالنقابيين التعليميين الفلسطينيين لا الإسرائيليين. وبعد ذلك كان المجلسُ أكثرَ استجابةً للاقتراحات الداعية إلى المقاطعة، وهي التي نوقشتْ مباشرةً من بعد.

إلاّ أنّ الأحداثَ غيرَ المسبوقة حقّاً هي ما سيتلو ذلك. ذلك أنّ قواعد الاتحاد سمحتْ بالدعوة إلى عقد «مجلس خاصّ» إنْ وَقّعَ ٢٥ عضوًا من المجلس طلبًا بذلك. وخلال العقد الذي كنتُ فيه ناشطةً في ج.أ.ج. حَضَرْتُ عددًا من «المجالس الخاصة،» لكنّها

١ ـ http://www.sur.be/pal/academic/Haifa-legal.pdf.

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالة خاصة؟

كانت كلُّها تُعقد لمعالجة أحداثٍ حصلتْ بين اجتماعات المجلس السنوية العادية، وهو (أي المجلس) أعلى هيئةٍ مقرِّرةٍ في الاتحاد المذكور. وكان سببُ انعقادها في العادة هو أنّنا اختلفنا بصدد المعاشات، وكان الموظّفون يقدِّمون إلينا عرضًا نحتاج إلى أن نناقشَه ونصوّتَ عليه؛ وتلكم قراراتٌ لا نَملك أن نؤجِّلها إلى اجتماعنا السنوي القادم. ولكنْ، هذه المرة، مُرِّرتْ عريضةٌ لجمع التواقيع المطالِبة بعقد «مجلس خاصّ» لهدفٍ واحدٍ، ألاَ وهو الانقلابُ على قراراتٍ اتُّخذتْ للتوّ، وبشكلٍ ديموقراطيّ، في جلسةٍ عاديةٍ من جلسات المجلس. وقد أضيفت إلى العريضة التواقيعُ الخمسةُ والعشرون كما ينبغي، وكان على «المجلس الخاصّ» أن يُعْقد خلال واحدٍ وعشرين يومًا ـ وهذا لم يَتركْ ما يكفي من الوقت أمام أنصار مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً لتحضير أنفسهم. فمثلاً تعذَّر في مثل هذه المدة القصيرة الإتيانُ بأكاديميين فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلّة عامَ ٦٧ لكي يَشْرحوا لأعضاء ج.أ.ج. كيف يعيشون ويَعْملون تحت الاحتلال. (وكان رُفِضَ طلبٌ وُجِّه إلى ج.أ.ج. لدعوة زملاء فلسطينيين إلى مخاطبة الاجتماع الأول للمجلس المذكور رغم التأييد الواسع الذي حظي به ذلك الطلبُ آنذاك). غير أنّ الأكاديميين والطلاّب الإسرائيليين كما يبدو لم يواجهوا أيةَ صعوبةٍ ظاهرةٍ في تنظيم عرضٍ على الطريق مُعادٍ للمقاطعة، جال على عددٍ من الجامعات، بما فيها جامعتي نفسُها!

وفي هذه الأثناء كانت رسائلُ الكراهية والتهديداتُ بالقتل تتدفّق علينا: على مركز قيادة ج.أ.ج.، وعلى إيلان پاپِه، وعليَّ أنا. وتصدّرت العرائضُ الشاجبة للمقاطعة مواقعَ إلكترونيةً كثيرة، وشارك حائزون لجائزة نوبل في كورس الإدانة. وفي افتتاح «المجلس الخاصّ،» الذي لم يُسمحْ للصحافة والجمهور بحضوره، أَعلمت السكرتيرةُ العامّةُ لجمعية أساتذة الجامعات (ج.أ.ج)، سالي هانت، وبرزانةٍ، المندوبين بأنّ أربعةَ تهديداتٍ قضائيةٍ مختلفةٍ وُجِّهتْ إلى الاتحاد، وإنْ لم تُعْلِمنا بطبيعة هذه التهديدات ولا بالاستشارة القانونية التي تلقّاها الاتحادُ بصددها. وقد أُقرّ، وبشكلٍ احتفاليّ، اقتراحٌ يَشْجب أعضاءَ الاتحاد الذين هَدَّدوا اتحادَهم بإجراءاتٍ قضائية؛ وجاء الإقرارُ بنبرةٍ سخطٍ أخلاقيةٍ كما كان ينبغي، ولكنّ التهديدات القضائية تغلَّبتْ. والقول بأنّ «المجلس الخاصّ» جرى في جوّ من التخويف لا يصوِّر حقيقةَ الأمر بكاملها. بالطبع لم يكن المندوبون هم عينهم الأشخاصَ الذين سبق أن حَضَروا المجلسَ «العادي،» بل إنّ بعضَ مَنْ حضروا لتمثيل فروعهم لم يشاهَدوا في اجتماع المجلس، ولا في اجتماعات ج.أ.ج. أو «اتحاد الجامعات والكليّات» منذ ذلك الوقت. ولم يكن من الغرابة أن يتمّ الانقلابُ على القرارات الداعية إلى المقاطعة، وأُحِلَّ محلَّها قرارٌ بإنشاء «لجنةٍ خاصةٍ عن إسرائيل وفلسطين» تتبنّى سياسةً جديدةً عن المقاطعات الدولية بشكلٍ عامّ.

لا بدّ أن يكون اللوبي الإسرائيلي قد انزعج انزعاجًا شديدًا حين انتُخِبتُ وانتُخب كامل هوّاش، وهو زميلٌ بريطانيّ فلسطينيّ في جامعة بيرمينغهام، في «اللجنة الخاصة،» إلى جانب جون پايك، وهو ناشطٌ بارزٌ معادٍ للمقاطعة، وألستير هنتر الذي عارض المقاطعةَ بعباراتٍ أكثر اعتدالاً. وباستقطابٍ كهذا داخل اللجنة المذكورة، كان محتومًا أن تأتي الوثيقةُ التي أصدرتْها من طبيعةٍ تسووية، ومع ذلك فقد تضمّنت فقرةً شرطيةً تنصّ على إطلاق الاتحاد مقاطعةَ المؤسّسات الخارجية «في ظروفٍ تكون فيها المؤسّساتُ أو فروعُ المؤسّسات مبنيةً على أراضٍ تَخْضع لاحتلالٍ غير مشروع بحسب تعريف قرارات الأمم المتحدة.» هذه الوثيقة[1] قد تبنّاها اليوم «اتحادُ الجامعات والكلّيات» الذي أنشئ في تموز ٢٠٠٦ بعد اندماج ج.أ.ج. والجمعية الوطنية لأساتذة التعليم العالي والمتقدّم (ج.و.أ.ت.) (NATFHE).[2]

١ ـ http://www.ucu.org.uk/circ/html/ucu16.html.

٢ ـ مثّلتْ ج.أ.ج.، وتعدادُها حوالى ٤٠ ألف عضو، الأساتذةَ الأكاديميين والعاملين المتّصلين بالأمور الأكاديمية في الجامعات البريطانية. ومثّلتْ ج.و.أ.ت.، وتعدادُها حوالى ضعف العدد السابق، العاملين في تلك الجامعات، عام ١٩٩٢ وفي كليّات التعليم العالي.

سوزان بلاكولْ

عمدتْ نقاباتٌ عدة، أبرزُها «يونيسون» التي تنظّم ما يفوق مليونَ عامل في القطاع العامّ، إلى المصادقة هذه السنة على قراراتٍ تؤيّد مقاطعة إسرائيل.

لقد مَنَعَتْ قواعدُ الجمعية المذكورة من أن تثار من جديدٍ في العام التالي قضيةٌ سبقَ أن قرّر المجلسُ أمرًا بشأنها. وعليه، لم يتسنَّ لمجلس العام ٢٠٠٦ طرحُ القرارات الخاصة بالمقاطعة. غير أنّ مثلَ هذه القيود لم تنطبقْ على اتحاد المحاضرين (ج.و.أ.ت)، الذي يُعتبر تاريخيّاً أكثرَ تقدُّميةً من ج.أ.ج. سياسيّاً. ولهذا اتّجهتْ رقعةُ الضوء عامَ ٢٠٠٦ إلى مجلس ج.و.أ.ت. حين أقرّ اقتراحًا ينتقد «سياسات الأپارتهايد الإسرائيلية، بما فيها بناءُ جدار العزل، والممارساتُ التعليميةُ التمييزية،» ويدعو أعضاءه إلى «التفكير في احتمال صواب فرض المقاطعة على مَنْ لا ينأوْنَ بأنفسهم علنًا عن مثل هذه السياسات.» وقد تَلَتْ ذلك الاقتراحَ ردودٌ هستيريةٌ بدت مألوفةً آنذاك، غير أنّ السياسة الجديدة صارت بحكم الميتة خلال أيام وذلك حين اندمجتْ ج.و.أ.ت. مع ج.أ.ج. ليشكّلا معًا «اتحادَ الجامعات والكليات،» ومن ثم أصبحتْ كلُّ السياسات السابقةُ للاتحاديْن محضَ استشارية.

اتّجهت الأنظارُ كلُّها بعد ذلك إلى المؤتمر الأول لاتحاد الجامعات والكليات في أيار ٢٠٠٧. وقامت «اللجنة البريطانية من أجل جامعات فلسطين» (ل.ب.ج.ف)، وهي لجنةٌ أُنشئتْ عامَ ٢٠٠٤ لبدء حملةِ مقاطعةٍ أكاديميةٍ لإسرائيل، بإعدادِ مسوَّدةِ قرار، وسلَّم فرعان من اللجنة نُسخًا منه. وقد دعت المسوَّدةُ اللجنةَ التنفيذيةَ إلى نشر الدعوة الفلسطينية إلى المقاطعة أمام كلّ فروعها المحليّة، بهدف التوعية والنقاش، ولتشجيع الأعضاء على «تأمُّل التبعات الأخلاقية للروابط الموجودة والمقترحة مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية،» ولتنظيم جولةٍ واسعةٍ للنقابيين الأكاديميين والتربويين الفلسطينيين على جامعات المملكة المتحدة.

كان النقاش طويلاً، وكان المتحدّثون الكثيرون ينتمون إلى الجانبيْن. وهذه المرة لم يكن بإمكان أحدٍ أن يَشْكو من أنّ التصويتَ اتُّخذ من دون نقاشٍ كافٍ. ولقد أُقِرَّ الاقتراحُ بشكلٍ كاسح. كما أنّ اقتراحاتٍ أخرى نجحتْ في التصويت، ودعتْ إلى تعليق تمويل الاتحاد الأوروبي لإسرائيل، ووافقتْ على الوثيقة المتعلّقة بالمقاطعات العالمية التي كانت اللجنةُ الخاصةُ المنبثقةُ عن ج.أ.ج. قد أصدرتْها.

والحقّ أنّ قوانين اتحاد الجامعات والكلّيات لا تسهّل كثيرًا دعوةَ المؤتمر إلى جلسةٍ خاصة لأنّ هذه من صلاحيّات مجلس ج.أ.ج. ولذلك حين حصلتْ ردةُ الفعل المتوقّعةُ من قِبل اللوبي الصهيوني اتّخذتْ هذه الردّةُ شكلَ التهديدات القضائية. فكان أن طَلَبتْ قيادةُ اتحاد الجامعات والكليّات استشارةً قانونيةً بخصوص المقاطعة، أملاً بلا ريبٍ في أن يُقال لها إنّ المقاطعة غيرُ شرعية استنادًا إلى هذا الأساس أو ذاك، فتستطيعَ من ثم أن تَمْنع المقاطعة. غير أنّ الاستشارة التي تلقّتْها تلك القيادةُ كان أقسى بكثيرٍ ممّا كانت متوقّعًا. وبحسب عبارة زميلي في «ل.ب.ج.ف» مايك كوشمان، «فإنّهم أرادوا صاروخًا موجّهًا، لكنّ ما حَصَلوا عليه كان سلاحًا من أسلحة الدمار الشامل.» ذلك أنّ المحامي الذي استشاره اتحادُ الجامعات والكليّات، وهو لورد لستر، أَعْلَمه أنّ الدعوة إلى المقاطعة ستكون غيرَ شرعية لأنّها «ستتخطّى صلاحياتِ الاتحاد.» وإذا صحّ ذلك فستكون له تبعاتٌ بعيدةُ المدى على كلّ النقابات بحيث تَمْنعها من القيام بشتّى أعمال التضامن داخل المملكة البريطانية وعلى المستوى العالمي أيضًا. وعلاوةً على ذلك، فإنّ استشارةً قانونيةً تاليةً أوضحتْ أنّ امتحانَ مدى الدعم الذي تحظى به المقاطعةُ بأيّ شكلٍ سيكون، هو الآخر، لاشرعيّاً. ولا شكّ في أنّ هذا كان ضربةً قاصمةً للأمينة العامة لاتحاد الكليات والجامعات سالي هانت التي كانت قد جَعَلَتْ من أحد مبادئ بيانها الانتخابي الأساسية أن يَقترعَ كاملُ الأعضاء على القضية قبل أن يتمّ تطبيقُ أيّ دعوةٍ إلى المقاطعة. وبالطبع لم يكن من عادة هذا الاتحاد، ولا الاتحادات التي سبقته، أن تُجري استفتاءً عامّاً على السياسات التي سبق أن صوّتت الهيئةُ العليا المقرِّرةُ في الاتحاد عليها؛ ولكنّ إسرائيل، على ما شَهِدْنا آنفًا، حالةٌ خاصة!

وعلى الرغم من أنّ الاقتراح لم يَذْكر دعوةَ متحدّثين إسرائيليين أو معادين للمقاطعة، فإنّ لجنة الاستراتيجية والمال التابعةَ للاتحاد كانت قد قرّرتْ أن تتّخذ الجولةُ شكلَ الحوار السجالي،

المقاطعة والنقابات: لماذا إسرائيل حالة خاصة؟

على أن يَدْفع الاتحادُ تكاليفَ السفر للطرفيْن. إلاّ أنّ اللجنة المذكورة، في اجتماعها التالي نهايةَ أيلول، قرّرتْ أن تعلّق الجولةَ على ضوء الاستشارة القانونية، وذلك بعد أسبوعيْن فقط من إرسال الدعوات إلى النقابيين الفلسطينيين.

لقد كانت قصةُ العلاقة بين النقابات وحملة مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً، إذن، رحلةً مليئةً بالانعطافات والاعوجاجات والانحرافات. لكنّ «العفريت خرج من القمقم الآن ولا يُمكن إرجاعُه،» على ما عَبَّرَ أحدُ رفاقي في ل.ب.ج.ف. في نيسان ٢٠٠٥. فلا يمكن أن يكون هناك أكاديميون كثيرون في المملكة المتحدة لا يَعْرفون اليومَ نداءَ المقاطعة الذي وَجّهتْه الحملةُ الفلسطينيةُ من أجل مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً وثقافيّا (PACBI) أو أسبابَ ذلك. والحقّ أنّ اتّهام أنصار المقاطعة بالعداء للسامية يتهافت كثيرًا.

من الواضح أنّ أعداء المقاطعة داخل اتحاد الجامعات والكلّيات أصيبوا بالرعب هم أنفسُهم حين علموا أنّ جولةَ المحاضرات أُلغيتْ: فمعنى ذلك أنّ هناك تصميمًا من قِبل الناشطين على إعادة برمجة هذه الجولة لفصل الربيع، وستكون الجولةُ هذه المرةَ من دون أيّ متحدّثٍ إسرائيلي معادٍ للمقاطعة، على ما يتطلّبه طقسُ «التوازن» في مثل هذه النشاطات عادةً. وفي حين يستميتُ قادةُ اتحاد الجامعات والكلّيات الأعلون من أجل إنهاء السجال حول المقاطعة داخل الاتحاد، فإنّهم محكومون بالفشل ما دام احتلالُ الأراضي الفلسطينية اللاشرعي مستمرّاً. وفي هذه الأثناء عمدتْ نقاباتٌ أخرى، وأبرزُها يونيسون (UNISON) التي تنظّم ما يفوق مليونَ عاملٍ في القطاع العامّ، إلى المصادقة هذه السنة على قرارات تؤيّد أشكالَ مقاطعة إسرائيل، بما فيها المقاطعةُ الأكاديمية والثقافيةُ. وهذه الخطوة الحاسمة لم تستجبْ لها وسائلُ الإعلام البريطانية إلاّ بتعتيمٍ شاملٍ حتى الآن، لكنّ الخبر ينتشر رويدًا رغم ذلك.

ثمة شعورٌ متزايدٌ داخل ل.ب.ج.ف. بأنّ اللوبي الصهيوني قد بات أخيرًا في موقع الدفاع. ففي لعبة الفأر والقطّ المتواصلة داخل حركة النقابات البريطانية، يتّضح أنّ أنصارَ الحقوق الإنسانية الفلسطينية لهم اليدُ الطولى، وأنّ المدافعين عن الأپارتهايد الإسرائيلي هم الفأرُ... وإنْ كان فأرًا ما يزال قادرًا على الزئير.

المملكة المتّحدة

د. سوزان بلاكول

مُحاضِرةٌ في اللغة الإنكليزية في جامعة بيرمينغهام في المملكة المتحدة. وهي عضو في اللجنة التنفيذية الوطنية لـ «اتحاد الجامعات والكليات.» وعضوٌ في «اللجنة البريطانية من أجل الجامعات في فلسطين.»

References

Desmond Tutu, "Israel: Time to Divest," **New Internationalist Magazine**, January/February 2003, http://www.thridworldtraveler.com/Isarel/Israel_Time_To_Divest.html

European Union Monitoring Centre, 2004, "Working Definition of Anti-Semitism," http://fra.europa.eu/fra/material/pub/AS/AS-WorkingDefinition-draft.pdf

University and College Union, "Policy on International Greylisting and Boycotts," 2007, http://www.ucu.org.uk/circ/html/ucu16.html

مقاطعة إسرائيل (١)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة[١]

سوندرا هايْل

مقدمة: كثيرون في التعليم العالي خارج الولايات المتحدة يُجْرون نقاشاتٍ صحّيةً حول فضائلِ وسلبياتِ المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية بسبب حرمان هذه الأخيرة الفلسطينيين حريتَهم الأكاديميةَ وحقَّهم في التعليم. إلاّ أنّ مثلَ هذه الأبحاث النقدية تلاقي داخل الولايات المتحدة مقاومةً، وعدوانيةً، ومحاولاتٍ حثيثةً للإخْراس. وهذا ما يَحْمل كثيرين منّا على التساؤل عمّا إذا كانت الحريةُ الأكاديميةُ ـ كما فهمناها في الولايات المتحدة ـ ما تزال موجودة!

إنّ الغيظَ الذي يُثيره مجردُ ذِكْر «مقاطعة إسرائيل أكاديميّاً،» أو أيُّ نقدٍ مباشرٍ أو غير مباشر لإسرائيل، مُقِضٌّ. فمثلاً حصلتْ بعضُ الوقائع المزعجة بعد الاقتراح/التصويت في «اتّحاد الجامعات والكليّات» (UCU) في بريطانيا بالنقاش حول جدوى فرض المقاطعة ضدّ المؤسّسات الأكاديمية الإسرائيلية. فقد جاء أحدُ الردود إعلانًا من صفحةٍ كاملةٍ في **نيويورك تايمز**،[٢] وَقّعها ٥٧ ممّن حازوا جائزةَ نوبل، ومعظمُهم في حقول الاقتصاد والعلوم والطبّ. لكنّ الملاحَظ أنّ بتي ويليامز، وميخائيل غورباتشوف، والديلاي لاما، وإيلي ڤيزل، وفريدريك دي كليرك، وكلُّهم حازوا جوائزَ سلام، كانوا من بين الموقّعين أيضًا، فضلاً عن حائزِ جائزةِ الأدب وول سوينكا. اللهجة في الإعلان قويةٌ جداً في إدانة هؤلاء للمقاطعةِ الأكاديميةِ لإسرائيل. وخلال بضعة أيام تلا ذلك الإعلانَ إعلانٌ آخر، ومن صفحةٍ كاملةٍ ثانية، في **نيويورك تايمز** أيضًا، وقّعه هذه المرّة رئيسُ جامعة كولومبيا لي بولينغرْ (Lee Bollinger)، وتَردُ فيه قائمةٌ من الجامعات الأميركية المشاركة في التوقيع على الاحتجاج على الاقتراح البريطاني بمقاطعة إسرائيل أكاديميّاً. ولقد تحدّى بولينغر في بيانه، وبلهجةٍ جداليةٍ [عنيفة]، قائلاً: «تقاطعون الجامعاتِ الإسرائيلية؟ إذنْ، قاطِعوا جامعاتنا [الأميركيةَ] أيضًا!»[٣] من الواضح أنّ ذلك كان موقفًا تضامنيّاً مع الجامعات الإسرائيلية إنْ قوطعتْ، وذلك بتحدّي دعاة المقاطعة تحدِّيًا جريئًا.

موجة القمع الجديدة: ثمة جوٌّ منتشرٌ من المكارثية(*) في عددٍ من الجامعات في طول الولايات المتحدة وعرضها. والحق أنّني لستُ غريبةً عن التعليم في مؤسّساتٍ جامعيةٍ تُخْضِعُ الحريةَ الأكاديميةَ للقهر: فلقد درَّستُ في جامعة الخرطوم (السودان) في السبعينيات حين كانت الحكومةُ والجامعةُ (وما زالتا) تحت سيطرة العسكر، وأنا متيقّنة من أنّ ما خَبِرْته هناك كان شبيهًا بما كان على الأكاديميين الفلسطينيين أن يواجهوه سنواتٍ كثيرةً. فقد كان ثمة القليلُ من الحرية في الصفوف؛ وفُصِلَ الأساتذةُ التقدُّميون أو سُجنوا؛ وأُخضعتْ قوائمُ الكتب المقرَّرة لتدقيقِ إحدى اللجان؛ ومُحِّصتْ الكتبُ عن كثب؛ وكان رئيسُ الجامعة حصيلةَ تعيينٍ سياسيّ من قِبل الحكومة العسكرية. والأكثرُ لفتًا للنظر هو أنّه كان على المرء، لكي يدخلَ مكتبَه أو مكتبةَ الجامعة، أن يَعْبر «حاجزًا» قبل الوصول إلى بوّابة الجامعة. ولن أنسى أبدًا حين جاء الجيشُ إلى حرم الجامعة لاحتلاله، ولا اضطراري إلى عبور بوّابة الجامعة التي يَحْرسها جنودٌ مجهَّزون ببنادق.

نحن، في الولايات المتحدة، لم نَبلغْ ذلك الحدَّ. ولكنّني أزعم أنّ زمننا هذا، وأكثرَ من أيّ زمنٍ آخر، هو زمنُ بيداغوجيا التحرير(**) داخل صفوفنا المدرسيّة وأدوارنا كمثقفين عموميين.

---

١ ـ عُرض بعضُ موادّ هذه الورقة أولاً في منتدى حول «البيداغوجيا ومسؤوليات المثقفين في الأزمنة المظلمة،» جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس، ١٣ آذار ٢٠٠٧.

٢ ـ **New York Times**, August 5, 2007, A9.

٣ ـ **New York Times**, August 8, 2007, A13.

* ـ نسبةً إلى جوزيف ماكارثي، وهي نزعةٌ قمعيةٌ سادت الولاياتِ المتحدةَ منتصفَ القرن العشرين، وتميّزتْ بمهاجمة العناصر «المخرّبة» و«الشيوعية» والتشهير بها من دون أدلّة. (المترجم)

** ـ لا شكّ في أنّ المؤلّفة تشتقّ هذا المصطلح من مصطلحٍ معروفٍ آخر، هو «لاهوتُ التحرير.» (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١
المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

إنّ الأزمةَ الراهنةَ الماثلةَ أمامنا في التعليم العالي في الولايات المتحدة، والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشرق الأوسط وبالانتقادات الموجّهة إلى إسرائيل، إنما هي إلى حدٍّ كبير نتيجةٌ للدعم الرسمي الأميركي اللانقدي لإسرائيل. نحن في الولايات المتحدة نعيش جوّاً سياسيّاً تتفشّى فيه، من جديدٍ، أعمالُ مراقبة الاتصالات الهاتفية بلا ترخيص، وغيرُ ذلك من أشكال المراقبة، ويتمّ تسويقُها جميعِها بالقول الذي يلائم مُطْلِقَه: «إنّنا نحمي بلادَنا من الإرهاب.» إنّه جوٌّ شَنّت فيه الولاياتُ المتحدة اجتياحيْن، مخلّفةً بلديْن في لجّة الدمار والحرب الأهلية، ومجرجرةً الشبابَ إلى حربٍ لا يَفْقهون منها إلاّ القليلَ. وإنّها لبيئةٌ «أخلاقيةٌ» يجري فيها التعذيبُ بلا عقاب ـ وبعضُ التعذيب جنسيٌّ ـ وكأنّ وثيقة habeas corpus(*) لم توجَدْ أصلاً. إنّه جوٌّ تنمو فيه لغةُ البغضاءِ، والإرهابُ الداخليُّ ضدّ الجوامع والكنائس والكُنُس. وإنّها لبيئةٌ يتمّ فيها الهجومُ على التعليم على كافة الصُّعُد: من مأزقِ أستاذٍ جغرافيا في ثانويةٍ في كولورادو لإدلائه ببعض الملاحظات أمام أحد الصفوف حول خطاب بوش عن «حال الاتحاد،» إلى هجمات على أساتذة دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس ومؤسساتٍ أخرى كثيرة، إلى طردِ مُحاضرٍ في جامعة روزفلت في شيكاغو عامَ ٢٠٠٦ بسبب حملةٍ قام بها طالبٌ في صفّه مؤدّاها «أنّ الصهيونية عنصرية.» والجريمة؟ الجريمة هي أنّ الأستاذ لم يُسْكت الطالب! فهل نَفْهم من هذا المثال، ومن أمثلةٍ أخرى، أنّ المحافظين الجدد لا يريدون أن يُسكتونا كأساتذة فحسب، بل أن يستخدمونا أدواتٍ لإسكاتِ طلاّبنا أيضًا؟[١]

خارج الحقل الأكاديمي هناك أمثلةٌ يَصْعب إحصاؤها على محاضرات ومعارض تشكيلية وعروض أفلام ومؤتمرات وحفلات فنية تمّ إلغاؤها جميعها، ولاسيّما بعيْد أحداث ١١ أيلول، ولكنْ مؤخّرًا أيضًا في تشرين الأول ٢٠٠٧ حين أُلغي حفلٌ فني كان من المقرّر أن يحييه مارسيل خليفة في سان دييغو. وهذه الأحداث مرتبطة هي الأخرى بالشرق الأوسط، أو بفلسطين، أو بالمسلمين، أو بشخصياتٍ ثقافيةٍ وباحثين في الولايات المتحدة معروفين بانتقادهم لإسرائيل. وربما كان الحدث الأكثر حتميةً هو محاضرة عامة في ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ ألقاها ستيفان والت (من جامعة هارڤرد) وجون ميرشايمر (من جامعة شيكاغو) بدعوة من مجلس الشؤون الكونية في شيكاغو. والمعلوم أنّ هذيْن الباحثيْن المميّزين هما مؤلّفا كتاب **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية**.[٢] وهذه جميعُها أمثلةٌ على الانتهاكات بحقّ الجوّ الثقافي أو البحثي الحرّ.

دَفعت الانتهاكاتُ الخطيرةُ للحرية الأكاديمية في مؤسّساتنا التعليمية منذ أحداث ١١ أيلول الجمعيةَ الأميركيةَ لأساتذة الجامعات (AAUP) إلى إصدار تقرير عام ٢٠٠٣ عن «الحرية الأكاديمية والأمن القومي زمنَ الأزمة،» معلنةً تشكيلَ «لجنةٍ خاصةٍ حول الحرية الأكاديمية والأمن القومي.»[٣] وتؤكّد الجمعية المذكورة أنّ الحاجة تَمسُّ «في هذه الأوقات العصيبة إلى حريةٍ أكثر، لا أقلّ.»[٤]

وبالتزامن مع مساعٍ للفت الانتباه إلى الحاجة إلى حماية الحريات الأكاديمية اليوم أكثرَ من أي وقتٍ مضى، يتصاعد

---

* ـ أمرٌ قضائيّ بالتحقيق في قانونية سَجْن شخصٍ معتقل. (م)

١ ـ John Wilson, "Politics and Palestinians at Roosevelt," http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=22&ItemID=10743

٢ ـ Stephen Walt and John Mearsheimer, **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2007).
وهذا الباحثان المميّزان تعرّضا لنقدٍ هائل ولمحاولات إسكاتٍ منذ بدأا نشرَ آرائهما المثيرة للجدل.

٣ ـ American Association of University Professors, "Academic Freedom and National Security in Time of Crisis: Executive Summary," Special Committee Report, October 3, 2003, pp. 58-62.

٤ ـ Ibid., p. 59.

طُرد محاضرٌ في جامعة في شيكاغو لأنّه لم يُسْكت طالبًا قال إنّ الصهيونية عنصرية. فهل لا يريد المحافظون الجدد إسكاتنا فحسب بل استخدامنا أيضًا أدوات لإسكات طلاّبنا؟

عملُ المحافظين الجدد. فقد أعلن دايڤيد هورووِيتز، على محطّة MSNBC، وضمن برنامج «سكاربورو كانتري،» أنّ هناك «٥٠ ألف أستاذ جامعي معادٍ للأميركيين ويتماهوْن مع الإرهابيين.»[١] هذه المزاعم تستند، في العادة، إلى دعم [هؤلاء] للفلسطينيين؛ ففي عرف مناصري إسرائيل بلا تحفُّظ أمثال هورووِيتز، فأن يكون المرءُ نقديّاً يعني أن يكون «معاديًا للسامية» أو «معاديًا للأميركيين.» وبين ٢٤ و٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ نظّم هورووِيتز في عدة جامعاتٍ أسبوعَ «التنبيه إلى الخطر الإسلامي الفاشي.»

في كانون الثاني ٢٠٠٦ استيقظتْ جامعةُ كاليفورنيا ـ لوس آنجلس على هجوم مباشرٍ حسن الإعداد قام به المحافظون الجدد على حريّتنا الأكاديمية. فقد أُشْهر موقعٌ إلكترونيٌّ يميني، جال على الجامعة ومحيطها، مقدِّمًا لمحاتٍ مختصرةً عن حوالى ٣٠ أستاذًا من الجامعة عَدَّهم جذريين وخطرين. في البدء، عَرَضَ الموقعُ على الطلاب مالاً للتجسُّس على أساتذتهم ولمساعدة مدير الموقع على تجميع لمحاتٍ مختصرةٍ إضافية (فقُدِّمتْ قائمةٌ إضافيةٌ من حوالى ١٥ أستاذًا «جذريّاً»). هؤلاء «الثلاثون الوسخون» (كما سُمِّينا) تمّ «فضحُهم،» على ما زُعِم، بوصفهم الأساتذةَ المنحرفين الجذريين المنحازين الذين طالما ظنّنا اليمينيون كذلك. ولقد وَصف رئيسُ الجامعة، الموشِكُ على الانصراف، ذلك الموقعَ بأنه «جديرٌ بالشجب.» والحال أنّ هذه الجامعة، بشكلٍ عامّ، توصَف من قبل المحافظين الجدد بأنّها ذاتُ «انحيازٍ ليبرالي.» غير أنّ لُبّ الانتقادات التي طاولتْ عددًا من أولئك الأساتذة الثلاثين هو دعمُهم للفلسطينيين أو انتقاداتُهم لإسرائيل: فلقد وُصف النشاطُ من أجل حقوق الفلسطينيين بـ «اللاسامية الشرسة،» واستَهدف هذا الوصفُ كلاً من غابيرييل بِتربرْغ وسريّ المقدسي وأنا. والحال أنّ هذا الهجوم المباشرَ على أساتذة جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس، والذي التقطتْه وسائلُ الإعلام ومَسْرَحَتْه بشكلٍ دراماتيكيّ، ركّز على شؤون تقدمية أخرى أيضًا من قبيل: «الفعل التثبيتي،»(*) والدراسات الإثنية، ودراسات النساء، والنسوية، وقضايا المثليين/والمثليات، وشؤون العمّال، و«اليهود الذين يَكْرهون أنفسَهم» (وهو ما له علاقةٌ أيضًا بفلسطين)، والنشاط المعادي للحرب (وبالتالي المعادي للبوشيّة والناقدِ لسياستها في الشرق الأوسط).

كلّما سعى المرءُ إلى استخدام الأشكال المألوفة من الضغط على حكومةٍ ما ـ مثل المطالبة بسحب الاستثمارات، وفَرْض المقاطعة، وبعث رسائل الاحتجاج، وإجراءِ مقابلاتٍ مع الجرائد، إلخ... ـ فإنّه يُتّهم، إنْ كان ذلك موجّهًا إلى إسرائيل، بمعاداة الساميّة. والحقّ أنّ هذه قضيةٌ لم أنجحْ قطُّ في أن أُقنعَ شخصًا أو منظّمةً برفعها، وأعني مسألةَ إسكاتِ نقّادِ الحكومة الإسرائيلية أو إيذائهم برميهم بتلك التهمة، وهي تهمةٌ باهظةٌ في كثير من الجامعات وما يتعدّاها أيضًا.

مؤخّرًا جدّاً، عمدتْ مجموعةٌ تسمّي نفسَها «باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط» (SPME) إلى إبراز نفسها بشكلٍ أوضح أمام نظام جامعة كاليفورنيا. فبعد أن قال هؤلاء في وصف رسالتهم «إنّ السلام الذي نسعى إليه في الشرق الأوسط منسجمٌ مع حقّ إسرائيل في الوجود دولةً يهوديةً سيدةً ضمن حدودٍ آمنةٍ ومضبوطة، ومع حقوق جيرانها وتطلُّعاتهم المشروعة،» وَصَفوا مسعاهم إلى التأثير في أعضاء مجلس الجامعة كما يلي:

«من أجل تحقيق هذه الرسالة قام رؤساءُ ثلاثةٍ من فروع 'باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط،' ضمن جامعة كاليفورنيا ـ وهم موشيه روزنبرغ (من جامعة كاليفورنيا ـ ديڤيس) وليلا بَكُوث (من جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس) وتامي وإيلان بنجامين (من جامعة كاليفورنيا ـ سانتا كروز) ـ بعقد اجتماعٍ غيرِ مسبوق مع رئيس المجلس الأكاديمي الأعلى

---

١ ـ Quoted from http://mediamatters.org/items/200603030013.

* ـ Affirmative action: جهدٌ يسعى إلى تحسين فرص العمل أو التعليم أمام الأقليّات والنساء بشكلٍ خاصّ. (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

في جامعة كاليفورنيا [الأمّ] البروفسور جون أوكلي في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ من أجل مناقشة هواجس تتعلّق بانحيازاتٍ معاديةٍ لإسرائيل، وما يبدو أحيانًا انحيازاتٍ معاديةً للساميّة، في الصفوف، وفي نشاطاتٍ تتمّ برعاية بعض الأقسام الجامعية في عددٍ من الجامعات ضمن الجهاز الجامعي [لجامعة كاليفورنيا الأمّ]. وقد عُقد الاجتماعُ بتوجيهٍ من أعضاء مجلس الجامعة ورئيس جامعة كاليفورنيا [الأمّ]، استجابةً لتقديم أولئك الأعضاء في أيلول ٢٠٠٦ عريضةً من 'باحثون من أجل السلام في الشرق الأوسط' تَطْلب إلى مسؤولي جامعات كاليفورنيا العامة طرحَ مشكلة العداء المتصاعدة تجاه الطلاّب اليهود نتيجةً للانحياز المعادي لإسرائيل في عددٍ كبيرٍ من الجامعات. وقد وقّع العريضةَ أكثرُ من ٣٠٠٠ أستاذ وطالب وفرد من أعضاء الولاية من مختلف أنحاء العالم، وأُرفقتْ برسائلِ دعمٍ من منظّمات عربية ومسيحية ويهودية وديموقراطية وجمهورية وأكاديمية.»[١]

تقترح مجموعة «باحثون...» مراقبةَ الصفوف في جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس. ولقد أَخَذَ أحدُ أعضاء المجموعة، واسمُه جون مانسون، وهو طالبُ أنثروبولوجيا بيولوجية في قسم الأنثروبولوجيا في هذه الجامعة، زميلَيْن لم يُسَمِّهما مِنْ قسمِه بالذات على عاتقه (وهما سوزان سليموڤيتش وأنا)، وذلك بعد أن شَجَبَ حقلَ الأنثروبولوجيا بأكمله. فلقد ربط مانسون، وبسذاجةٍ إلى حدٍّ ما، بين الأنثروبولوجيا، وما بعد الحداثة، ونزعةِ النسبية الثقافية (cultural relativism)، والنظرياتِ ما بعد الحداثية. كما رَبَطَ اعتناقَ ما يسمّيه الإيديولوجيا «غير الغربية» مع «نزعة معاداة الإسرائيلية» (anti-Israelism)، قائلاً:

«في حرم جامعتي، جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلس، مشاعرُ العداء لإسرائيل معتدلةٌ إلى حدٍّ ما، ولاسيّما مقارنةً بجامعات كاليفورنيا الأخرى، مثل إيرڤِنْ وسانتا كروز وبيركلي. وأسبابُ ذلك ليست واضحةً تمامًا لي. أما في ما يختصّ بحقلي، أي الأنثروبولوجيا، فتلك حكايةٌ أخرى. فآخرُ عددَيْن من النشرة الداخلية الصادرة عن الجمعية الأنثروبولوجية الأميركية (واسمُها **أنثروپولوجي نيوز**) أبرزا مقالاتٍ دعائيةً معاديةً لإسرائيل. وعددُ كانون الثاني ٢٠٠٧ احتوى مقالَيْن من هذا النوع. غنيّ عن القول إنّه لم يَظهرْ أيُّ مقالٍ موالٍ لإسرائيل في هذه النشرة مؤخّرًا. أنا مستغربٌ صراحةً لغياب أيّةِ محاولةٍ جدّيةٍ لإصدار قرارٍ معادٍ لإسرائيل في الاجتماع السنوي للجمعية الأنثروبولوجية الأميركية (AAA)، وذلك نظرًا إلى شغف هذه الجمعية بالقرارات التي تعالج النزاعات السياسية. وأتوقّع أن يَحْدث هذا في الأعوام الثلاثة القادمة. وليس صعبًا فهمُ أسباب ذلك: إذ يهيمن على الأنثروبولوجيا نظريةُ ما بعد الحداثة، والنسبيةُ الثقافيةُ المتطرّفة، ومقارباتُ 'ما بعد الكولونيالية،' وافتتانٌ بأيّ / وكلّ إيديولوجيا 'غير غربية.' ومن نقطة البداية هذه، تكفي خطوةٌ قصيرةٌ جدّاً للوصول إلى إيثارِ محوِ دولة إسرائيل. طبعًا لا يتبنّى كثيرٌ من الأنثروبولوجيين هذه الآراء، لكنّ قلّةً قليلةً جدّاً يعادونها بنشاط.»[٢]

الحرية الأكاديمية والتجارب الشخصية: لديّ الكثيرُ من التجارب في امتحان الحرية الأكاديمية. وكمثال حديثٍ على ذلك أنّه كان يُفترض أن أشارك في مؤتمر ترعاه الجمعيةُ الأميركيةُ لأساتذة الجامعات (AAUP) عن المقاطعات الأكاديمية في بيلاجيو (إيطاليا) عامَ ٢٠٠٦. وكانت الجمعيةُ المذكورة قد أصدرتْ بيانًا قويّاً جدّاً ضدّ مفهوم المقاطعات الأكاديمية، لكنّها

---

١ ـ From the SPME website http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1847.

٢ ـ Joseph Manson, "Anti-Israelism at UCLA and in Anthorpology," March 3, 2007. http://www.spme.net/cgi-bin/articles.cgi?ID=1905. والمقالات المنشورة في نشرة الجمعية الأنثروبولوجية الأميركية، والتي يصفها مانسون بأنّها «معاديةٌ لإسرائيل،» كانت سلسلةً من المقالات عن أنثروبولوجيا الشرق الأوسط، وقد حرّرتْها سوزان سليموڤيتش.

أعلن ديفيد هوروويتز أنّ هناك ٥٠ ألف أستاذ جامعي معادٍ للأميركيين ويتماهون مع الإرهابيين، ونظّم في عدة جامعات في تشرين الأول ٢٠٠٧ أسبوع «التنبيه إلى الخطر الإسلامي الفاشي.»

أرادت ـ تبعًا لطرازها الليبرالي المعهود ـ أن تستمع إلى نقّاد هذه المقاطعات وإلى أنصارها معًا، وذلك في مؤتمرٍ دوليّ يشارك فيها حوالى ٢٠ محاضرًا، بمن فيهم أنا. غير أنّه حين بدأتْ مجموعاتُ ضغطٍ معيّنةٌ تُدْرك أنّه قد تتمّ مناقشةُ إسرائيل مناقشةً نقديةً، فُرِضَ ضغطٌ هائلٌ على المموّلين (روكفلر، وفورد، ونايثان كامِنْغز)، فسُحِبَ التمويلُ، وألغي المؤتمر. بل إنّ أعتى نقّاد المقاطعات الأكاديمية صُدِموا من إلغاء مؤتمرٍ أكاديميّ بحجّة موضوعه «الخلافي.»[١]

إلاّ أنّ الصراعَ البارزَ من أجل الحرية الأكاديمية في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس ليس، للأسف، حكايةً غيرَ مألوفةٍ في المؤسّسات الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر، ولاسيّما في صفوف الباحثين في شؤون الشرق الأوسط الذين يتحدّون السياسةَ الخارجيةَ الأميركية حيال هذه المنطقة أو يَدْعون إلى مناقشة مسألة المقاطعات الأكاديمية. فالأمر لا يقتصر على دايڤيد هوروويتز؛ ولا على ما يسمّى خطأً بـ «الوثيقة الأكاديمية للحقوق» (Academic Bill of Rights) التي حاول تمريرَها في ساكرامنتو، وهي وثيقةٌ قد تُزيل في جوهرها حريتَنا الأكاديمية؛ ولا على كتابه الصادر حديثًا بعنوان **أساتذة الجامعات** (The Professors) (٢٠٠٦) ويورد فيه قائمةً بمئةٍ من «أخطر» الأساتذة. بل يتعدّى الأمرُ ذلك إلى أشخاصٍ مثل دانييل پايپس ومارتِنْ كرايْمِر الذين أدّوا نصيبَهم من الخراب بحقّ دراسات الشرق الأوسط.

فلقد جَمَعَ كرايمر، بوصفه عضوًا في Campus Watch [موقعُ مراقبةِ الجامعات]، لائحةً من حوالى سبعين أستاذًا من أساتذة دراسات الشرق الأوسط، يتّهمهم بدعم العنف والإرهاب. وأصيب معظمُ الليبراليين والتقدُّميين في هذا الميدان بالرَّوع حين كتب عددٌ منّا مطالبين بأن يوضعوا على تلك القائمة تضامنًا مع زملائهم. ورداً على ذلك، تلقَّيْنا رسالةً من كرايمر تقول، في حالتي الخاصة: «عزيزتي البروفسورة هايْل، بالتأكيد سنُذعن لرغبتك في أن توضعي على اللائحة مع زملائكِ الآخرين، لكنّنا آسفون لأن نَسْمع أنّكِ تَدْعمين الإرهابَ والعنف.»

نَجَحَ كرايمر وپايپس في لفت انتباه مؤيّديهم من المحافظين الجدد داخل الحكومة. وعَكَسَتْ ذلك النجاحَ شروطُ المِنَح المقدَّمة إلى قسم التربية ـ العنوان السادس، وهي المِنَحُ التي تُسْند مراكزَ الشرق الأوسط إسنادًا كاملاً؛ وجعلتْ هذه المراكزَ شديدةَ العصبية. وقد ظهَرَ الأثرُ المُحْبِطُ في الردّ الذي تلقّيتُه بعيْد موت إدوارد سعيد حين طلبتُ تمويلاً من مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس بهدف إقامة سيمبوزيوم تذكاريّ لسعيد، إذ كان الردّ هو أنّ على البرنامج أن يكون «متوازنًا.» ولكنْ كيف «يُوازن» المرءُ نشاطًا تذكاريّاً؟ هذا، وقد تغيَّر نصُّ مِنَح وزارة التربيةَ والتعليم (DOF)، فبات يحثّ برامجَ لغات الشرق الأوسط في الجامعات على تقديم مساقات على مستوى الماجيستير للمهنيين الذين ينخرطون في سلك الخدماتِ الحكومية ووكالاتِ الاستخباراتِ ونحو ذلك، في حين كان التركيزُ في الماضي على اللغة العربية ونحوها لأهداف البحث والدراسة. كما أنّ توجيهات قسم التربية تحذّر من أيّ مضمونٍ «معادٍ للسامية» في البرمجة.

هذا وإنّ أسلحةَ هؤلاء المحافظين الجدد ضدّ الجامعة، بوصفها معقلاً للتفكير الليبرالي والمنفتح والمتسامح، قد كانت وما تزال هي الأنترنتَ، وتجميعَ قوائم [«الأساتذة الإرهابيين»]، وتلطيخَ السّمعات من خلال اتهاماتٍ افتراضيةٍ بأنّ هؤلاء الأساتذة يُعَقْدِنُون(*) طلاّبَهم.

---

١ ـ هذه الحادثة مرويّة في:
"Academic Boycotts: Papers from a Planned Conference," **Academe**, Vol. 92, No. 5 (September-October, 2006), pp. 35-83.
وورقتي هي من بين تلك الأوراق.

* ـ ترجمتي لـ: to indoctrinate. (م)

السياسة وفلسطين والمؤسسة الأكاديمية الأميركية في القرن ٢١: المثقفون العموميون في الأزمنة المظلمة

«الوثيقةُ الأكاديميةُ للحقوق»: على امتداد الأعوام الأخيرة الماضية تبنّتْ ١٦ ولايةً أميركيةً ما يسمّى بقانون «الحرية الأكاديمية،» الذي سطا على اللغة التقدُّمية عن «الحرية» و«المساواة» و«وثيقة الحقوق» و«التنوُّع» وغير ذلك من المصطلحات التي تشكّل جزءًا معهودًا من الخطاب الليبرالي. كما أنّ هورووِيتز وغيرَه من مؤلّفي مثل تلك المواثيق قد سَطَوْا على منزلة الأقليّات، فادّعوا أنّ الطلاّب المحافظين ضحايا الإيديولوجيات الليبرالية وأنّهم في خطرٍ يهدِّد علاماتِهم. وإذا وُضعتْ هذه المواثيقُ موضعَ التنفيذ، فستحمِّل الحكومةَ مسؤوليةَ الإشرافِ على البرامج التعليمية والتوظيف في مؤسّسات التعليم العالي، وهذا يعني مزيدًا من المراقبة والتدخّل السياسي. ولقد قرّرتْ هيئةُ التشريع في ولاية بِنسلڤانيا مؤخّرًا إنشاءَ لجنةٍ مختارةٍ من أجل التحقيق في مستوى التنوّع والحريات في الجامعات، وإجراءِ جلساتِ سماعٍ عامةٍ. وقال أحدُ ممثّلي الحزب الجمهوري في بِنسلڤانيا، غيبسون أرمسترونغ، إنّ «على الطلاّب والأساتذة أن يُحْمَوْا من مرض الإيديولوجيا المتزمّتة...».[١] كما أنّ المجموعات الشبابية التابعة لمنظمة هورووِيتز، «طلاّب من أجل الحرية الأكاديمية،» تَمْلك فروعًا في ١٥٠ جامعة، وأصدرتْ دليلاً للضغط من أجل «كبح ما يرونه انحيازًا ليبراليًا في حَرَم الجامعة...».[٢] أما المنسّقة الوطنية للجامعات في هذه المنظّمة سارا دوغان، فتعيِّن «الدراسات النسائية» أحدَ الخصوم الأساسيين للتنوّع الثقافي. وترى كاري لوكاس أنّ «الدراسات النسائية» هي «المثالُ الأفظعُ على هذه التيارات الإيديولوجية والعدائية بشكلٍ كاسح.»[٣]

غنيٌّ عن البيان أنّ برامج «الدراسات الإثنية» هي الأخرى في قبضة تلك الخطط الهادفة إلى إخضاعها لإشرافٍ أكبر. وعملياً استُهدفتْ هيئةُ تعليم الدراسات الشيكانية(*) بأسرها ضمن قائمة «الثلاثين الوسخين» في هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس. وبإمكاننا أن نشرِّح البرامجَ الإثنيةَ وبرامجَ الدراسات النسائية لتحليل سبب استهدافنا نحن بشكلٍ خاصّ. والحقّ أنّ لدينا تصوّرًا عامًّا للإجابة، وهو أنّنا ننتمي إلى حركات اجتماعية ونَطْرح موضوعًا استفزازيًا. ولكنْ أيكون السببُ أعمقَ من ذلك؟ الحقّ أنّنا نحتاج إلى تحليلاتٍ كهذه من أجل أن نحاول أن ننمّي طرقًا جديدةً للنظر إلى قضية الحرية الأكاديمية.

خلاصة: إعادةُ التفكير والردُّ [على الهجوم]: إنّ البنيةَ المتفاقمةَ للإشراف والتدخّل والتحكّم تَخْلق جوًّا من الرقابة والتخويف. وهذا يأتي في وقتٍ يجري فيه تحوُّلٌ مؤسّساتيٌّ هائلٌ سَبَبُه، جزئيًا، تتجيرُ المعرفة وخصخصتُها. ولقد سألْنا إنْ كان بمقدورنا أن نَحْمي بحثَنا الحرَّ عن المعرفة، وأن نحافظ على رسالتنا القاضية بخدمة الخير العامّ. وسَألْنا: هل باستطاعتنا أن نحافظ على المؤسّسة الأكاديمية بوصفها ميدانًا شبهَ مستقلّ للبحث النقدي؟ هناك الكثيرُ من القوى، على مستوى الولاية والبلاد والكون، تجعل من مهمّات التعليم في مؤسّسات تعليمنا العالي في هذه الولاية مهمّاتٍ صعبةً جدًّا. وإذا كان الحفاظُ على تركيزنا على البحث النقدي يغدو في جامعة كاليفورنيا ـ لوس آنجلس إشكاليًا على نحوٍ متزايد، فسيكون ذلك أصعبَ على نحوٍ متزايدٍ أيضًا في مؤسّسات الولاية والمنطقة وفي المناطق غيرِ الكوزمبوليتية/غير الحاضريّة.

على أنّ ثمة استراتيجياتٍ كثيرةً تُصاغ لمقاومة الانتهاكات التي تتعرّض لها الحريةُ الأكاديمية والحرياتُ المدنية. وكثيرون يَعْملون على هذه القضايا: من «اتحاد الحريات المدنية الأميركية» و«نقابة المحامين،» إلى الناس الذين نراهم في شوارع لوس آنجلس (مثلاً في آذار ٢٠٠٦ وآذار ٢٠٠٧) أو يشكّلون تحالفاتٍ لمحاربة الاتهامات.[٤] وفي ما يخصّ الدفاعَ عن الحرية الأكاديمية في

---

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ http://www.womensenews.org/article.cfm/dyn/aid/2430.

* ـ الشيكانا (مؤنث شيكانو بالمكسيكية): المرأة الأميركية من أصل مكسيكي. (م)

٤ ـ فقد تشكّلتْ مثلاً منظّماتٌ وقوائمُ إلكترونية، مثل «دافعوا عن الجامعة وباحثي كاليفورنيا من أجل الحرية الأكاديمية»... وغيرُها الكثير.

سوندرا هايْل

إذا كان صحيحًا أنّ الجامعة هي المعقل الأخير للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسة إسرائيلية تحرم الفلسطينيين حقّ التعليم والحرية الأكاديمية؟

زمن الأزمة، فإنّ «الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات،» وبعد أن بدأتْ باقتباس من بنجامين فرانكلين يقول فيه «إنّ أولئك الذين يتخلّوْن عن الحرية الأساسية من أجل نيلِ قليلٍ من الأمان لا يستحقّون الحريةَ ولا الأمانَ» (١٧٥٩)،[١] عددتْ إحدى عشرةَ توصيةً ينبغي تنفيذُها على مستوى الولايات المتحدة وثمانيَ توصياتٍ ينبغي أن نقوننَها على مستوى الجامعات.[٢]

هذا زمنٌ يناقِشُ فيه كثيرون في الولايات المتحدة (وربّما في أماكن أخرى) ما إذ كنّا نريد أو لا نريد أن نغيّر مفهومَ «الحرية الأكاديمية» من أجل التطرّق إلى المناخ السياسي المتغيّر، ومن ثم التطرُّق إلى الطبيعة المتغيّرة للجامعات. أحدُ النقّاد هو بشارة دوماني الذي يحاجج في مقدّمة كتابٍ صدر منذ عامَيْن أنّ مؤسّسات التعليم العالي تتعرّض بشكلٍ متزايد لـ «الإشرافِ والتدخُّلِ والتحكّم.»[٣] فهل مفهوم الحرية الأكاديمية ممكن بعد ذلك؟ هنا يدعو دوماني إلى إعادةِ تصوّرِ المفهوم. فهو يقول مثلاً:

«نحن أمام مرحلة مصيرية، ونحتاج إلى أن نفكّر مليّاً بكيفية إعادة تصوّر مفهوم الحرية الأكاديمية وتطبيقها لكي تفيدَ أيضًا في عالمٍ تكون فيه الحربُ وتشويهُ المعلومات بانتظام هما القاعدة، ويكون فيه السلامُ والسعيُ الحرُّ وراء المعرفة هما الاستثناء. الرهان هو على استمرار المؤسّسة الأكاديمية معقلاً للمنظورات المطّلِعة والمستقلّة والبديلة، الضروريةِ من أجل فهمٍ أفضلَ للعالم الذي نعيش فيه.»[٤]

كثيرون كتبوا عن التغيّرات التي سبّبها تتجيرُ الجامعة وخصخصتُها، اللذان جعلا إنتاجَ المعرفة للخير العامّ أمرًا متزايدَ الصعوبة. وسواء عَرّفنا الحريةَ الأكاديمية بأنّها حقُّ الفرد في حرية التعبير، أو «امتيازٌ مهنيٌّ يَستند إلى قوننةِ مجموعة من المفاهيم... ويَسْمح للأساتذة بتدبير شؤونهم بحسب مجموعة معاييرهم الخاصة بهم...»،[٥] فإنّه ما زال علينا أن نسأل ما إذا كان لهذه الحرية الأكاديمية أيُّ معنًى في سياق الأوضاع التي تعيشُها بعضُ المجتمعات كإسرائيل ـ فلسطين المحتلّة، أيْ تلك المجتمعات الخاضعة للاحتلال أو المنخرطة في نزاع، في غياب «نقدٍ للمعايير المهنية، والهويةِ القومية، وعلاقاتِ القوة التراتبية.»[٦] فما معنى أن نتحدّث في الولايات المتحدة عن مثل هذه الحرية المجرّدة في مواجهة «المرسوم الوطني الأميركي» (US Patriot Act) و«الحرب على الإرهاب،» وكلاهما واقعًا وشرعًا يُخْرسان مَنْ يعارضون ـ مِنْ بين معارضتهم أمورًا أخرى ـ الانتهاكَ البالغَ للحرية الأكاديمية للفلسطينيين؟ فإذا كان صحيحًا أنّ الجامعة هي المعقلُ الأخيرُ للبحث النقدي في الولايات المتحدة، فلماذا هناك جدالٌ داخليٌّ ومحاولاتٌ لإسكات المنخرطين في البحث النقدي لسياسةٍ إسرائيليةٍ تَحرم الفلسطينيين حقَّ التعليم والحرية الأكاديمية؟

بكلماتٍ أخرى، أنكون، ببساطةٍ، مهتمّين بالدفاع عن الحرية في جامعاتنا الأميركية (وهو مسعًى ضيقٌ إلى حدٍّ ما)، أمْ أنّ لدينا مسؤولياتٍ أوسعَ كثيرًا بوصفنا مثقفين تقدُّميين/عموميين؟

كاليفورنيا

د. سوندرا هايْل

أستاذة الأنثروبولوجيا ودراسات المرأة في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس (UCLA).

١ ـ The AAUP, ibid., p. 59, quoting Benjamin Franklin from the **Historical Review of Pennsylvania** (1759).

٢ ـ Ibid., pp.60-62.

٣ ـ Beshara Doumani, "Between Coercion and Privatization: Rethinking Academic Freedom in the Twenty-First Century," in Doumani, et al, eds., **Academic Freedom After September 11** (New York: Zone Books, 2006).

٤ ـ Beshara Doumani, "Academic Freedom Post-9/11," **ISIM Review**, No. 15 (Spring, 2005), p. 23.

٥ ـ ٦ ـ Beshara, "Between Coercion and Privatization," 2006, opcit., p. 1.